سلمان الشيخ داود سيرته الاجتماعية ونشاطه السياسي والبرلماني في العراق

(1897–1977)

أ.م.د. إخلاص لفته حريز الكعبي
كلية التربية الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية (سلمان الشيخ داود ، مجلس نواب ، صحافة ، محام)

الملخص:

يسلط البحث الضوء على شخصية سلمان الشيخ داود الصحفي والمحامي والسياسي، الذي تقلد عدة وظائف في مراحل حياته الاولى منها: مديراً لمدرسة الفضل، وكاتباً في محكمة البداءة عام 1918، وسكرتيراً لأمانة العاصمة عام 1922. وفي العام نفسه ترك الوظيفة وأنصرف إلى الصحافة والمحاماة. عمل في الصحافة العراقية وكتب في المجال السياسي والاجتماعي والادبي في عدة مجلات وجرائد منها: مجلة "اللسان"، مجلة " الهلال"، جريدة "النهضة". اصبح مديراً لجريدة "المداعب"، ورئيساً ومدير تحرير لجريدة "التقدم". أصدر جريدة "الناقد" عام 1929، كما اصبح مديراً لجريدة "بريد الجمعة" عام 1947. انتقد سلمان الشيخ داود السياسية في مقالاته سياسة الحكومة، اذ كتب مقالاً بعنوان (سر بقائهم)، أشار فيه إلى أن تمسك رجال الحكم في عهد وزارة جعفر العسكري الثانية (21 تشرين الثاني 1926-8 كانون الثاني 1928) بكراسيهم وحبهم مناصبهم هو سر بقائهم من غير أن يقدموا أعمالاً جليلة تذكر ، كما كتب مقالاً آخر حمل عنوان (بلاغة بلاغ) انتقد فيه سياسة الحكومة في تقييد حرية التعبير عن الرأي واتباعها سياسة تكميم الأفواه منتقداً التهم التي أسندتها الوزارة للجريدة وكُتابها ووصفها بالباطلة .

شارك في ست دورات انتخابية فاز في الدورة السابعة عن لواء الديوانية، وفي الدورة العاشرة عن لواء بغداد، وفي الدورة الانتخابية الحادية عشرة عن ديالى، انتخب في الدورة الثانية عشر عن لواء العمارة بعد استقالة ابراهيم الشابندر، وفي الدورتين الخامسة والسادسة عشر عن لواء العمارة ايضاً. تحول من قادح للحكومة الى مادح، وهذا ما ظهر جلياً عندما تسنم والده احمد السيخ داود منصب وزير الاوقاف اذ طالما هاجمت كتاباته الحكومة واجراءاتها، لكن لم يستمر نقده هذا، ولاسيما بعد ان اصبح نائباً حكومياً فكان

مدافعاً عن الحكومة مجلس النواب. بعد ثورة 14 تموز اعتقل لمدة وبعدها افرج عنه ترك السياسية ورجع لمهنة المحاماة .

المقدمة:

هنالك من يؤكد على أنه لا يمكن دراسة التاريخ وتتبع أحداثه مالم تتم دراسة شخصياته، كون الإنسان هو الذي يصنع التاريخ، ويؤثر في أحداثه، ويتأثر بها. من هذا المنطلق حظيت الشخصيات العراقية التي ظهرت على المسرح السياسي خلال العهد الملكي (1921-1958)، باهتمام كبير من لدن الباحثين الذين كانت جهودهم قيمة في هذا الجانب، إذ سلطَّ الباحثون الأضواء على دور هذه الشخصيات في الأحداث التي شهدتها البلاد. الاَّ إنَّ هناك شخصيات لم تنل الاهتمام المطلوب، وذلك لأسباب عدة، انها لم تتسنم مناصب وزارية، وانها ليست من الخط السياسي الاول، فضلاً عن التخوف من عدم وفرة المصادر عليها، كان من ضمن هذه الشخصيات، سلمان الشيخ داود، بحكم ذلك تولدت لديّ الرغبة لكتابة بحث عنها، كونه كان صحفياً ونائباً لعدة دورات انتخابية ومحامياً في العهد الملكي، مما جعل الباحثة أن تكون أكثر أطمأناناً بأن المعلومات المتوفرة حول هذه الشخصية كثيرة ومتنوعة.

هناك عدة فرضيات حول هذه الشخصية منها : هل كانت وطنية ؟ هل كانت ذو مبدأ ثابت؟ وهل كانت مستقلة، ما هو الفكر الذي تؤمن به وغيرها من الاشكاليات نحاول معالجتها في صفحات هذا البحث .

اقتضت ضرورة البحث الى مقدمة واربع مباحث وخاتمة، تتطرق المبحث الاول سيرته الاجتماعية واثرها في تكوين شخصيته، وتم التطرق في المبحث الثاني الى دوره في الصحافة العراقية، في حين تتطرق المبحث الثالث دوره في مجلس النواب، اما المبحث الرابع والاخير فقد تضمن عمله في مهنة المحاماة ووفاته، في حين تضمنت الخاتمة اهم الاستنتاجات.

اعتمد البحث على العديد من المصادر يأتي في مقدمتها الوثائق الغير منشورة منها الاضبارة الشخصية لـ سلمان الشيخ دواد الموجودة في نقابة المحامين، وملفات البلاط الملكي المحفوظة في دار الكتب الوثائق في بغداد، فضلا عن الوثائق المنشورة وبالتحديد (محاضر جلسات مجلس النواب) بوصفها اثباتا حيا لتلك الآراء والمواقف، اما الجرائد والمجلات، فهي الاخرى كان لها دوراً في رفد البحث بمعلومات قيمة لاسيما دوره في الصحافة العراقية، فضلاً عن الرسائل والاطاريح الجامعية.

المبحث الاول: سيرته الاجتماعية واثرها في تكوين شخصيته:

1- نسبه واسرته:

هو سلمان بن احمد بن سليمان بن جرجيس العاني[1] النقشبندي[2] البغدادي[3]، ينحدر من عائلة دينية منفتحة ذهنياً ومتحررة بأفكارها على الرغم من القيود الاجتماعية آنذاك، فقد كان جده الشيخ داود النقشبندي من علماء بغداد اواخر القرن التاسع عشر الميلادي عالماً فاضلاً ورعاً زاهداً وهو من كبار الطريقة الصوفية، سكن مدينة عانة ثم انتقل مع اسرته الى بغداد واستقروا في جهة الكرخ[4].

كان والده الشيخ احمد الداود من علماء بغداد اواخر القرن التاسع عشر[5]، فضلاً عن كونه رجل علم وادب وسياسة[6]، تولى العديد من المناصب منها وزيراً للاوقاف في وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة (14 كانون الثاني 1928 – 20 كانون الثاني 1929) ممثلاً عن حزب التقدم[7]، وكان له دور مشرف في ثورة العشرين، مما ادى الى اعتقاله من قبل السلطات البريطانية ونفيّ الى جزيرة هنجام ثم اطلق سراحه عام 1921[8].

اما والدته السيدة نعيمة سلطان حمودة من اسرة موصلية يرجع نسب والدها الى اسرة نزحت من مدينة حماة السورية وسكنت فيما بعد بغداد وذلك لأسباب منها عملها بالتجارة[9]. وكان لها موقفاً مشرفاً في ثورة العشرين. فقد الفت لجنة لدعم الثورة عن طريق جمع الأموال والذهب وذلك لنصرة المجاهدين وسعت لحث النساء العراقيات على الاستحسان بالمشاركة في الثورة[10]. كما انها قدمت مذكرة احتجاج شديدة اللهجة الى المس بيل (Gertyude Bell) لغرض أطلاق سراح المعتقلين في جزيرة هنجام، فضلاً عن ذلك ساهمت في نادي النهضة النسائي الذي تأسس عام 1932، الذي كان غايته توعية النساء العراقيات[11]، وقد انجبت السيدة نعيمة اثنين من الاولاد واربعة بنات، الابن الأكبر سلمان (الذي هو موضوع بحثنا)، اما الابن الثاني توفيق[12]، اما البنات هن صبيحة[13] وهي البنت الكبرى، ونورية وفخرية[14] وحسيبة[15].

2- ولادته ونشأته:

ولد سلمان في مدينة بغداد في الاول من تموز 1897[16] ونشأ في كنف والده الشيخ احمد الداود في دارهم الواقعة في شارع المتنبي الذي كان يسمى بشارع (الاكمكخانة) اي شارع المخبز لوقوع المخبز العسكري العثماني فيه[17]، درس في المدرسة السلطانية وتخرج منها عام 1916، ودخل دورة المعلمين الابتدائية في حزيران 1917[18]، ودرس في مدرسة الحقوق عام 1919 ونال اجازتها في عام 1923[19]، وعيّن مديراً لمدرسة الفضل، ونقل بعد مدة قصيرة كاتباً في محكمة البداءة عام 1918، وفي الوقت نفسه عّين عام 1922 سكرتيراً

لأمانة العاصمة. واتهم في العام نفسه بانه احد المسؤولين عن المناشير المعادية لبريطانيا التي وزعت تحت ختم اللجنة العليا للجمعيات السرية العراقية وبعدها ترك الوظيفة وأنصرف إلى المحاماة والصحافة. تزوج سلمان الشيخ داود من السيدة هيلين شيكي جون ولم يعقب احداً[20].

المبحث الثاني: دوره في الصحافة العراقية :

عمل سلمان الشيخ داود في الصحافة العراقية وكتب في المجال السياسي والاجتماعي والادبي في عدة مجلات وجرائد منها :

1- مجلة اللسان:

كتب سلمان الشيخ داود نثراً جميلاً عام 1919 في مجلة "اللسان" بعنوان (المزهر المصدوع) وهي ملخص لقصيدة شهيرة لشاعر الافرنسيس سوالي برودوم قرأها باللغة التركية عام 1913 فأعجب بها ، وبقت في ذاكرته، وعندما اراد ترجمتها لم يجد الصورة الاصلية ، فكتب ما تبقى منها في مخيلته[21]، وكتب ايضا مقالة تاريخية عن (التمدن العربي) لخص في المقال فصل من فصول كتاب سفر جليل الفائدة لأدمون ديمولان احد علماء فرنسا ومن نوابغ عصره والتي ترجمت كتبه للغات عديدة وكان الفصل مهتم بسر التمدن العربي[22]، ومن الجدير بالذكر استمر في الكتابة عن التمدن العربي في ثلاث اجزاء من المجلة[23]. وكتب مقال تاريخي بعنوان (تذكر) وصف فيه العرب بمعركة بقيادة طارق بن زياد ومع اثنى عشر الفاً رجلاً توجهوه الى اسبانيا وعبروا البحار بالسفن الى ان وصلوا الى سفح جبل طارق وحطموا السفن بأمر من القائد طارق بن زياد قائلا :

" ليس امامكم ايها الجنود سوى الموت في ساحات القتال او في قعور البحور او الفوز الذي وراءه السعادة ".

وبعدها ركب الجنود الخيول والتقوا بجنود الاسبان واستطاعوا النصر عليهم وتم فتح بلاد الاسبان[24]. وفي الاول من نيسان كتب نثراً ادبياً بعنوان (احب وطني) نقتبس منها ما نصه:

" لا اكون بلشفياً، بل ولست اشتراكياً، لان الاشتراكية ضد الوطنية، وانا احب ان اعيش في وطني حراً. حدوده معينة بغايات مقدسة. احب وطني لانني عشت من الثمرة التي غرست فوق تربته الجميلة وشربت من مائه العذب الزلال واحبه لان فوق ارضه المقدسة يعيش اصدقائي ومن يحن اليهم قلبي. احب وطني لان كل ذرة من ذرات جسمي النحيل تكونت منه واليه ستعود"[25].

انتقد سلمان الشيخ داود دول أوروبا عندما كتب مقالاً بعنوان "العرب وآوربة" نقتبس منها ما يأتي :

" مضى دهر على الامة العربية النجيبة وهي تنحط يوماً فيوما من شاهق عزها وسال الف مجدها الى ان وصلت ما نراها عليه اليوم من الخمول ولكن ويا للاسف لم نجد امة من الامم الراقية تندب ماضي هذه الامة النجيبة التي قضت ردحاً من الزمن في تمدين العالم واخراجه من الهمجية الى الحضارة ومن الظلمات الى النور"[26].

2- مجلة الهلال:

عندما كان يدرس التاريخ في المدرسة الاهلية كتب قصة جميلة في الاول من حزيران 1920 في مجلة "الهلال" بعنوان (ملكات القسطنطينة الملكة ثيودورا) ذكر فيه قصة الملكة ثيودورا من فتاة مسرح نشأت في حضن والدة لم تكن ذات سمعة طيبة، وابوها احد المستخدمين في مسارح التمثيل، بعدها ذهب الى القسطنطينية وعرض جمالها على المسرح كراقصة ففتنت سكانها وسحرت قلوبهم. وقد عرف بجمالها الفتان هو الوسيلة الكبرى لكي يرقيها الى اعلى مناصب الحياة فتستعمله كسلاح ماض تجرح به افئدة من يروم التقرب اليها، فبقيت مدة طويلة وقد احبت شخص لكن هذا الشخص تركها وذهب الى افريقيا فذهبت اليه لكنه ايضا تركها ،مما الم بها فادركت ما كان يقاسيه محبيها واستغفرت لذنبها، وبعدها حضرت مواعظ البطريرك "نيمونه" في الاسكندرية فاثرت هذه المواعظ في نفسها وبعدها رجعت الى قسطنطية، وفي هذه المرة عشقها الامير بوستنانوس الذي اصبح فيما بعد امبرطوراً فتزوجها على الرغم من رفض الامبراطورة، والبسها تاج الملك وكان لها من العمر 30 عاماً[27].

3- جريدة النهضة:

اعتمدت إدارة الجريدة للحصول على المعلومات والأخبار على عدد من الكتاب داخل البلاد وخارجها وطالبتهم بأن تكون أخبارهم بعيدة عن كل غرض شخصي، خدمة لبلادهم وأمتهم[28]، وكان من بينهم سلمان الشيخ داود الذي كتب في الصفحة الاولى من الجريدة واختص في كتابة الأخبار السياسية التي تناولت أوضاع الحكومة العراقية[29]، فعلى أثر نشره مقالاً بعنوان (سر بقائهم)، أشار فيه إلى أن تمسك رجال الحكم في عهد وزارة جعفر العسكري الثانية (21 تشرين الثاني 1926-8 كانون الثاني 1928) بكراسيهم وحبهم مناصبهم هو سر بقائهم من غير أن يقدموا أعمالاً جليلة تذكر[30]، فعدّ مجلس الوزراء ذلك المقال تحريضاً صريحاً لسياسة الحكومة وقذفاً برجالها، ممّا يشين بسمعة الحكومة ويخل

بكرامتها ، فوجه كتابا إلى مديرية المطبوعات ذي العدد (3337) في 29 آب 1927، تضمن إقامة شكوى ضد كاتب المقال ومدير الجريدة المسؤول المحامي عبد الأمير الخراز الذي سمح بنشر المقال، وبناء على ذلك وجه الادعاء العام تهمة القذف والتعرض الصريح لسياسة الحكومة من كاتب المقال ومدير الجريدة المسؤول[31]. استمرت الجريدة في نقدها وعلى اثر ذلك، وجهت محكمة جزاء بغداد دعوى لكل من مدير الجريدة المسؤول وسلمان الشيخ داود للحضور أمام المحكمة في 4 أيلول 1927، للنظر في الدعوى التي سبق أن قدمت ضدهما من مجلس الوزراء[32]. وبعد عقد جلسة الاستماع المقررة، أصدرت محكمة الجزاء حكمها الذي قضى بتجريم المتهمين السابقي الذكر وتغريمهما غرامة مالية قدرها (200) روبية لكل واحد منهما، وعند عدم الدفع يحبس كلاهما حبساً شديداً مدة شهر واحد، وألزمت المحكمة جريدة النهضة بنشر قرار الحكم ، فنشرته[33]، ونشر في جرائد محلية أخرى فيما بعد[34]. ولكن قرار التجريم لم يثنِ سلمان الشيخ داود عن الاستمرار في اتباع سياسته الانتقادية لأعمال الحكومة التي لم تلب طموحات الشعب وأهدافه، فكتب مقالاً آخر حمل عنوان (بلاغة بلاغ) انتقد فيه سياسة الحكومة في تقييد حرية التعبير عن الرأي واتباعها سياسة تكميم الأفواه منتقداً التهم التي أسندتها الوزارة للجريدة وكُتابها ووصفها بالباطلة[35]، ممّا دفع الحكومة العراقية لتقديم دعوى أخرى ضد الجريدة وكاتبها سلمان الشيخ داود في 1 تشرين الأول 1927، في الوقت الذي تنازلت فيه عن دعوتها السابقة وطالبت بعقد الصلح بين الجانبين[36].

استمرت الجريدة بنشر المقالات التي تنتقد الواقع الخدمي في العراق وتؤكد افتقاره إليه، وبانتقادها لسياسة الحكومة، ولاسيما موقفها من الوجود الأجنبي وعزمها على عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا (معاهدة 1927)، ممّا دفع الحكومة إلى إصدار قراراً في 22 تشرين الأول 1927 قضى بإغلاق جريدة النهضة العراقية مؤقتاً[37] على أساس أنها أسندت إلى الحكومة أعمالاً لا أساس لها من الصحة، وقامت بدعايات مضرة تدعو إلى التفرقة، ممّا أدى لحدوث بعض الأمور المخلة بالأمن العام ، بحسب ما ذكره بيان الحكومة آنذاك[38]. ويبدو أن استمرار الجريدة السابق في نشر المقالات التي تنتقد فيها الحكومة ورجالها واستمرار تعطيلها من قبل الحكومة، قد أدى إلى توسيع شقة الخلافات بين إدارة الصحيفة وبعض كتابها.

4- جريدة التقدم:

اهتم حزب التقدم بعد أن توقفت "جريدة اللواء" عن الصدور، بتأسيس جريدة ينفق عليها بسخاء ويعضدها بنفوذه، هي جريدة "التقدم"، واختار سلمان الشيخ داود ابن

أحد الوزراء من أعضاء حزب لأدارتها وتحريرها[39]، وقد باركت لها جريدة العراق، وتأملت لها حياةً وتقدماً[40]، كما رحبت بعض الجرائد العربية واهتمت بتأسيس جريدة "التقدم"، ولاسيما جريدة" لسان الشعب التونسية"[41]، التي نشرت كلمة عن جريدة "التقدم" تحت عنوان "التقدم" :

"صحيفة سياسية أدبية علمية يومية كبرى ظهرت بمدينة بغداد عاصمة العراق العربي صاحبها ومديرها المسؤول المحامي الاستاذ سلمان الشيخ داود، اتصلنا بأعدادها الأولى فوجدناها طافحة بالمقالات المتنوعة والفصول الممتعة والأخبار الخارجية والداخلية المفيدة محررة بأقلام متينة وهي لسان حال حزب التقدم العراقي، وهو الحزب المناصر للحكومة ومنه رئيس الوزراء، فنرحب بهذه الزميلة الجديدة ونرجو لها الانتشار"[42] .

وبالمقابل شكرت "جريدة التقدم" هذه الجريدة على عواطفها تجاه "جريدة التقدم.

ومن الملفت للنظر ، إن إدارة الجريدة، كانت حريصة على تغطية الانتخابات البريطانية، فضلاً عن دورها في محاربتها نشر الدعاية الصهيونية في العراق، وكان ذلك من خلال نشرها لمقال عنوانه : (حول الدعاية الصهيونية) في 5 أيار 1929، إذ طالبت "التقدم" الحكومة العراقية بإنزال العقاب الصارم بأولئك الذين يبثون الدعايات الضارة بمصلحة البلاد، هذا فضلاً عن اهتمامها بخبر اعتراف إيران بالعراق[43].

ولكن الأهم من ذلك، أن إدارة البلاط الملكي، قد أشارت إلى أن الديوان يحتاج الاشتراك في جريدة "التقدم" بثلاث نسخ مع نسخة من مجموعة القوانين لسنة 1922، في وزارة العدلية[44]، اذ ارسلت إدارة البلاط الملكي كتاباً إلى مدير جريدة "التقدم" سلمان الشيخ داود ترجو فيه اشتراكها بثلاث نسخ من جريدة "التقدم" ولمدة عام واحد[45]، كما أوعزت إدارة البلاط الملكي، إلى الخزينة الملكية في بغداد بدفع مبلغ قدره (75) روبية كبدل اشتراك في جريدة "التقدم" بثلاث نسخ اعتباراً من 16 تشرين الثاني 1928 [46]. وفي هذا الصدد ارسلت إدارة جريدة "التقدم" كتاباً إلى إدارة البلاط الملكي مرفقاً مع وصل بدل اشتراك البلاط الملكي بثلاث نسخ من جريدة "التقدم"[47].

ومن الجدير بالذكر، انه بعد أشهر من صدورها تبدلت وزارة السعدون وألف توفيق السويدي وزارته في 28 نيسان 1929، فأشيع أن سلمان الشيخ داود، سوف يترك

إدارة الجريدة في حالة إذا لم يشترك والده احمد الشيخ داود في الوزارة الجديدة[48]، إلا أنه كذب هذه الاشاعات ورد قائلاً ما نصه:

" أن المسألة سياسة مبادئ لا سياسة أشخاص. وأني سابقى ذائداً عن حزب التقدم ولن اتخلى عن جريدة التقدم ... فأعتقادي هذا هو الذي دعاني إلى اعتناق مبادئ الحزب وأن أكرس قلمي ولساني للتبشير بهذه المبادئ وسياسة الحزب"[49].

تم إغلاق الجريدة من قبل الملك فيصل الأول شخصيا، ولاسيما بعد نشر الجريدة في عددها الصادر في 3 أيار عام 1929، المرقم (142) وفي صفحتها الرابعة تحت عنوان (مقتطفات ظريفه)، فيها من العبارات ما يمس الأمير عبد الله، كونه شقيق الملك فيصل الأول. هذا مع العلم، أن هذا الخبر في الأصل مكتوب في جريدة أجنبية، وقامت جريدة "التقدم" بنشره في صفحتها الرابعة، ولذلك حمل الملك رئيس الحكومة ما جرى على أساس أنه من مؤيديها، وعلى أن ذلك لا يتفق مع الآداب ومصالح المملكة. ونتيجة لذلك، طلب الملك من رئيس الحكومة، غلق الجريدة حالاً ولمدة غير موثقة تأديباً لها وازالة لسوء الأثر الذي أحدثته[50]. وفي ضوء ذلك، برر سلمان الشيخ داود مدير الجريدة موقفه من سوء الفهم هذا، مشيرا إلى أن جريدة "التقدم"، قد أخذت نبذة مقتطفة من جريدة " أقدام الفلسطينية" [51] حول ملاقاة الكاتبة الايرلندية، وقد ظن البعض أن هيئة إدارة الجريدة تقصدت بنشر هذه النبذة المقتطفة وأن لها غاية من هذا النشر[52].

وإثر إغلاق جريدة "التقدم" في 5 أيار 1929، ومن ثم إقدام عبد المحسن السعدون على الانتحار في 13 تشرين الثاني 1929، قدم المحامي سلمان الشيخ داود امتياز جريدته "التقدم" إلى إدارة جريدة "البلاد"[53] المعطلة مؤقتاً فحلت محلها في 23 تموز 1930[54]، ثم بدلت بعد عددين من "التقدم" إلى "الجهاد"[55].

وكان لجريدة "التقدم" النصيب الأكبر من هذه المهاترات الصحفية، إذ وجهت "التقدم" انتقاداتها لجريدة "الاستقلال" وذلك في عددها الصادر في 7 تشرين الثاني1928، في مقال عنوانه" هذا فقههم ومنطقهم"، فأشارت الى ان "الاستقلال" ومحرريها اعتادوا على خداع الناس السذج والبسطاء ووصفت كلامهم بالفارغ، وانها هي وكتابها تدعو إلى الاضطراب والفوضى. جاء ذلك كرد لما نشرته "الاستقلال" في مقال من أربعة اعمدة تطرقت فيه لمسألة النفقات التي طالبت بريطانيا بها، وحاولت بمقالها المطول ان تقلل من شأن الجهود التي تبذلها الوزارة السعدونية الثالثة، في رفض فرق النفقات البريطانية في العراق[56].

وفي الصدد نفسه، وجهت جريدة "العراق" هجوماً عنيفاً على جريدة "التقدم"، 21 كانون الأول 1928، في مقال عنوانه:" عي وافلاس في السياسة والمنطق فضيحة حزب التقدم بجريدته" ابتدأته ببيت من الشعر جاء فيه:

لقد هزلت حتى بدا من هزالها كلاها وحتى استامها كل مفلس

وصفت به القائمون على جريدة "التقدم" بالمفلسين في المنطق والسياسة، كما وصفت "حزب التقدم" بأنه "حزب الانتداب"، وذكرت ايضاً أن سلمان الشيخ داود مدير" جريدة التقدم " كان يكتب المقالات السياسية مؤيداً خطتها القويمة، إلى ان استوزر ابوه في الوزارة السعدونية الثالثة[57].

وعلى ما يبدو، لم تكن لغة الصحافة العراقية آنذاك، لغة مخاطبة سياسية مقبولة، فكانت تنحني للميول والاتجاهات التي تمثلها، فقد انتقدت جريدة "التقدم" كلاً من جريدتي "الاستقلال" و"النهضة"، في 5 شباط 1929، في مقال عنوانه: " افتراءات وتناقضات حججهم الواهية" وكان ذلك بسبب هجومهما المستمر على المقال الذي نشرته" التقدم"، حول الآداب الدبلوماسية المرعية في نشر المذكرات السياسية وقد وصفت مقاليهما بأنه: "قلة ادب ومثالين بارزين لفقدان ملكة المنطق والاستقراء في الأبحاث التي يعالجونها وابتعادهم عن الواقع"[58] .

هاجمت جريدة "التقدم"، جريدة " الاستقلال" في 8 شباط 1929، في مقال عنوانه : " آدابهم في مساجلاتهم" والذي بدأته ببيت من الشعر جاء فيه:

ومهما تكن عند امرؤ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم

إذ اشارت "التقدم" إلى إن "الاستقلال" خيل لها ان عبارة وردت في احدى مقالات "التقدم" تمس بكرامة السكرتير العام لـ "الحزب الوطني" محمد جعفر ابو التمن، وقد سارعت " التقدم" إلى تصحيح الخطأ، حيث انها تكن الاحترام لشخص السكرتير العام، إلا إن " الاستقلال" ردت على هذا المقال بقسوة، مما دفع " التقدم" الى الرد بقولها: " نعم لقد اقامت جريدة الاستقلال بمقالها الذي نشرته أمس دليلاً اخر على انها احط من ان تصل الى مستوى الصحف العاقلة الرشيدة وان سلاحها الوحيد السباب والشتائم والطعن على الخصوم من الوجهة الشخصية بأساليب وعبارات لا يتنزل اليها صبيان الأزقة ورواد الشوارع تحت جنح الليل البهيم، وجريدة هذا شأنها وديدنها"[59] .

وفي ضوء ذلك، قام مجلس الوزراء بتعطيل جريدة "الاستقلال" عن الصدور لأجل غير مسمى، وذلك لنشرها مقالات وأخباراً تخل بالأمن الداخلي والخارجي. مما دفع مدير "الاستقلال"[60] الى رفع دعوى قضائية على سلمان الشيخ داود مدير جريدة "التقدم"،

فلاحظت محكمة جزاء بغداد أن المقال الذي نشر في الصفحة الثانية من جريدة "التقدم" 21 آذار 1929، الذي كان عنوانه: "نفوس صغيرة وعيون جائعة"، كان ذماً وقدحاً موجهين ضد مدير" الاستقلال"، والذي طالب المحكمة بتعويض معنوي قدره (آنتان فقط). كما أنها لاحظت ما جاء بإفادة سلمان الشيخ داود، بصفته مديراً مسؤولاً لـ جريدة "التقدم"، والذي اتهم "الاستقلال" بمحاولة التشهير بوالده احمد الشيخ داود وزير الأوقاف، فقامت جريدة "التقدم" بنشر مقالٍ عنوانه: " إظهار الحقيقة" في 21 آذار 1929[61]. ونتيجة لذلك، قررت المحكمة تغريم مدير "الاستقلال" مبلغاً قدره 80 روبية وفي حال عدم الدفع يعاقب بالحبس أسبوعا واحداً[62] .

ومن الجدير بالذكر، أن الشيخ احمد الداود وزير الأوقاف، قرر التبرع بمبالغ التضمينات التي حكمت بها المحكمة على الجرائد التي تجاوزت على كرامته والبالغة 1500 روبية لكل من "جمعية حماية الطفل والجمعية الخيرية الإسلامية ومدرسة التفيض الاهلية"[63].

فضلاً عن ذلك، اصبح سلمان الشيخ داود مديراً لجريدة "المداعب" الصادرة عام 1926 وهي جريدة ادب وفكاهة صاحب امتيازها حسين يحيى، صدر عددها الاول في 3 كانون الثاني 1926، وعطلتها الحكومة بعد بضعة اشهر لخروجها على الخطة المرسومة للجرائد الادبية[64]، وأصدر جريدة "الناقد" عام 1929 وهي جريدة أدب ونقد وفكاهة، تصدر كل يوم خميس، صدر العدد الاول منها في 13 حزيران 1929 فكان الاول والاخير لانها خالفت الخطة المرسومة لها فعطلتها الحكومة[65]، وكذلك اصبح مديراً لجريدة "بريد الجمعة" عام 1947[66].

المبحث الثالث: دوره في مجلس النواب العراقي (1937-1958):

كانت مشاركة سلمان الشيخ داود في انتخابات المجلس النيابي لدورته السابعة التي استمرت من 27 شباط 1937 لغاية 26 اب 1937 وكان نائباً فيها عن لواء الديوانية . ايضاً شارك في انتخابات المجلس لدورته العاشرة نائباً عن لواء بغداد التي استمرت من 9 تشرين الاول 1943 لغاية 31 ايار 1946، ايضاً شارك في انتخابات المجلس لدورته الحادية عشرة، التي استمرت من 17 اذار 1947 لغاية 22 شباط 1948، وكان نائباً فيها عن لواء ديالى، كما انتخب نائباً عن لواء العمارة بعد استقالة ابراهيم الشابندر لمجلس النواب للدورة الانتخابية الثانية عشرة التي استمرت 21 حزيران 1948 لغاية 30 حزيران 1952[67] وكذلك نائبا عن العمارة من حزيران حتى 14 تموز 1958، واعتقل فيها واطلق صراحه بعد

مدة وجيزة، ومن الجدير بالذكر [68]، ان سلمان الشيخ داود كان عضو اللجنة الحقوقية في جميع الدورات التي انتخب فيها نائباً[69].

1- موقفه من ابرز القضايا السياسية الداخلية والفكرية :

تعد اللوائح القانونية من الأمور السياسية المهمة كونها تشرع في ظروف خاصة وملحة فتارةً تشرع لخدمة البلد, واخرى تشرع لخدمة مصالح سياسية خاصة بالحكومة، ومن خلال ذلك نلاحظ المواقف الوطنية للسياسيين التي تظهر جلياً في دعمهم للقوانين التي تخدم البلاد او الذين يريدون ضررهِ فيشرعون قوانين لا تتناسب ومصلحة البلد. وبناءً على ذلك, كان سلمان الشيخ داود يناقش اللوائح التي تعرض على المجلس، ففي الجلسة المنعقدة في السابع عشر من تشرين الاول 1943 عرضت لائحة تعديل القانون الاساسي، فقد استغل سلمان الشيخ داود وجوده في مجلس النواب ليعبر عن رأيه، اذ تحدث قائلاً:

" ان القانون الاساسي العراقي لم يكن في يوم من الايام في بلاد تتعطش الى الحرية قصاصة ورق ولا حبراً على ورق انما هو اسس ومبادئ محترمة مقدسة يجب علينا جميعاً ان نصونها ونعمل بمقتضياتها فلا فائدة من دساتير تكتب ما لم ينظر الشعب بمجموعه الى ما قرره الدستور من حياة هنيئة تكفل للجميع الراحة وهذا لا يتم الا اذا عرف كل واجبة"[70].

بعد تولي توفيق السويدي رئاسة الوزراء مرة ثانية في 23 شباط 1946، امر بتشكيل لجنة تتولى اعداد مسودة لائحة قانون الانتخاب الجديد، وتقديمها الى البرلمان لمناقشتها وتشريعها، وبعد ان هيأت اللجنة مسودة موضوعة البحث بدأت مناقشتها في الجلسة المنعقدة في الثامن من ايار 1946، وكان اول المتحدثين سلمان الشيخ داود، الذي دعا الى الانتخاب غير المباشر واقترح منح خريجي الكليات والمعاهد حق التصويت بوصفهم منتخبين ثانويين فرفض هذا المقترح، ومن جهة اخرى لم يوافق سلمان الشيخ على شرط القراءة والكتابة للمنتخبيين الثانويين[71].

وحول الموضوع نفسه، دعا النائب سلمان الشيخ داود الى الانتخاب المباشر، واقترح منح خرجي الكليات والمعاهد حق التصويت بوصفهم منتخبين ثانويين فرفض هذا المقترح، وقد برر سلمان الشيخ داود من وجهة نظره الشخصية ان هذا الاقتراح كان في صالح تشجيع الثقافة وحرية الانتخاب في المدن الرئيسية التي يجري فيها الانتخاب فجعل خريجي الكليات والمعاهد وهم قليلون جداً بالنسبة لاكثرية المنتخبين الثانويين وهذا من باب جعل الفرد في وضع ملائم لحرية الانتخاب اكثر لانه لا يمكن لاي فرد من الافراد "ان يقول

ان الرجل الامي يزن الاشخاص ويعرف البلد وحاجاته كالمثقف ثقافة عالية " ثم ان هذا الرأي لا يؤثر سوى على من بغداد والموصل والبصرة وهي المدن الرئيسة التي يجري فيها التنافس في الانتخابات بشدة ولا يؤثر على المناطق العشائرية. لذلك اقترح على اللجنة مرة اخرى هذا الاقتراح وان يكون موضوع رعاية مجلس النواب على ان هذا الامر طبق في كثير من بلدان العالم مثل بريطانيا وبلجيكا وغيرها. من جانب اخر، لم يوافق سلمان الشيخ داود على شرط القراءة والكتابة للمنتخبين الثانويين[72].

وفي الجلسة المنعقدة في 18 ايار 1946، ناقش النواب لائحة قانون انتخاب النواب وعند مناقشة المادة 53 من لائحة المتضمنة" لا يجوز القبض على احد القادمين للانتخاب او العائدين منه او الحاضرين في محل الانتخاب من أجل دين عليهم للحكومة"، انتقد سلمان الشيخ داود هذه المادة قائلاً ما نصه:

" انا لا ادري اهذا قانون انتخاب ام جباية ضرائب؟ الغرض من هذا القانون ان يصون حق كل فرد من اعطاء صوته في يوم الانتخاب بدون اي عرقلة او سوء استعمال هذا ما منحه القانون، فاذا كنا نريد التوسع في الموضوع بان نعفي كل مدين خلال هذه المدة فمعناه اننا نوقف ماكنة الدولة لان المال عصب الدولة وبذلك تصاب بكارثة لهذا اعتقد ان هذه الحجة غير واردة لانه اذا كان الشخص مدينا للحكومة، فالحكومة مضطرة ان تستعمل حقوقها في حقه واذن فليس من الممكن ان يتوقف الاخذ والعطاء لمجرد وجود الانتخابات لانه كثيراً ما يتهرب المدين بدون وجود قانون يحميه فكيف اذا كان ثمة قانون يحميه؟ ولهذا ارجوا ان نكون منصفين ولا نكون رجال فوضى بل يجب ان نكون رجال حكم وقانون"[73].

من جانب اخر ، اثار استحداث منصب نائب رئيس الوزراء في وزارة نوري السعيد الثامنة التي تشكلت في 25 كانون الاول 1943، في جلسة مجلس النواب المنعقدة في 13 كانون الثاني 1944، الشكوك والاستفهام من المجلس النيابي، لكونه سابقة لم تألفها الوزارات العراقية، ولا يوجد في الدستور ما يصرح به لهذا المنصب، لكن نوري السعيد حاول امتصاص هذه الشكوك، واستهدفت المعارضة بالدرجة الاولى التركيز على توفيق السويدي باعتبار دخوله الى الوزارة بهذه الصفة (نائب رئيس الوزراء) لا يتماشى وصراحة الدستور. وقد تزعم هذه المعارضة في مجلس النواب سلمان الشيخ داود قائلاً ما نصه:

"ابتهجت الامة وهتف النواب وعم الارتياح بمناسبة تعديل القانون الاساسي، كان ذلك لان الجميع شعروا بأن العراق ودع عهداً اسود مليئاً بالارتباك والتشويش والتلاعب على احكام القانون الأساسي، ودخل عهداً جديداً من شأنه ان يحول دون اي تلاعب في نصوص الدستور واحكامه[74].

يبدو مما سبق، ان سلمان الشيخ داود ركز على المواضيع القانونية كونه قانونياً وادراكه وفهمه للمواضيع التي تمس القانون يدفعه للاعتراض على بعض المواضيع وابداء رأيه عنه.

وفي الجلسة المنعقدة في 26 حزيران 1937، عقب سلمان الشيخ داود على استقالة الوزراء الاربعة قائلاً:

" هناك رجال في كل بلد وفي كل وطن من الدنيا لا يعرفون سوى الهدم، ولا يتمكنون من العمل الا تحت جنح الظلام، ولا يتمكن ولا يستطيع هؤلاء الذين استقالوا ان يعملوا في حياتهم لهذا الوطن ما من شأنه البناء انما كانوا يحرضون الجماهير على الشغب والفوضى فلما لم يجدوا من يشاغبون عليه شاغبوا على انفسهم. فان كان هناك فوضى والآم وشغب فهم المسؤولون عنها فبازالتهم ولله الحمد زال البأس وحصلت الثقة الكاملة بوزرائنا الجدد الذين هم مثال الشباب المثقف والاخلاق الرصينة. انا ارجو بالحاح ان يتحقق ما بينه فخامة رئيس الوزراء من تطهير البيئة العراقية تطهيراً اساسياً من عناصر الفوضى، ليس فقط ممن يحاول العبث في مصلحة البلاد، انما اقول لفخامة رئيس الوزراء ولاعضاء الوزارة انه كان لهؤلاء الاشخاص اذناب اخرجوهم من السجن ووظفوهم وانا مستعد ان اذكر عدداً كثيراً من الاشخاص من هذا القبيل . كنا نعلم هذا ولكننا غضينا النظر عنه لاننا ما كنا نريد احداث مشكلة ولكنهم هم الذين احدثوا هذه المشكلات، ولأجل ان نعمل لراحة هذا المجتمع يجب ان نطهره من مثل هذه العناصر[75].

جوبهت حكومة حمدي الباجه جي الثانية بانتقادات واسعة اضطرت للاستقالة، بسبب الاتهامات التي وجهها النواب لها، اذ لم تكن قادرة على تطهير الادارة من الفاسدين

والمرتشين ، فقد اشار نائب بغداد سلمان الشيخ داود بأن الرشوة بلغت حداً بعيداً بحيث "اصبح دفع الرشوة لتمشية الاشغال مقدماً على دفع الضريبة القانونية" [76].

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في 13 كانون الثاني 1946، القى نائب بغداد سلمان الشيخ داود كلمته التي كانت اكثر اعتدالاً من غيره فقال بحق وزارة حمدي الباجة جي ما نصه:

" اننا كشعب جاهد في سبيل حريته واستقلاله وكأمه اشركت بكل قواها في صفوف الجبهة الديمقراطية، نريد ان نصفي الامور تصفية نهائية على اساس احترام حرية الشعوب والاعتراف باستقلالها الكامل لنتمكن من ان نستأنف السير في سبيل الاعمار والانشاء لكي نعيد الى وطننا مجده ولنتمكن من المساهمة في وضع اسس السلام الدائم والحضارة المتصاعدة وهذا ما نريد ان يوفق الله الجميع فيه"[77].

وفي الجلسة المنعقدة في 19 نيسان 1942، القى سلمان الشيخ داود خطاباً مسهباً، انتقد فيها السلطة الحاكمة في عهد الاستقلال قائلاً بهذا الخصوص ما نصه:

"كنا ننتظر ان يفيض علينا عهد الاستقلال التام الخير والبركة وتظهر به مزايانا في البناء والانشاء – بماء العقول وبناء المشاريع المفيدة وبناء المجتمع على احسن تكوين – اذ بالامر ويا للاسف يكون معكوساً واذا بالامور تسير من سيء الى اسوأ ... افنيت وحوربت الاحزاب السياسية التي كانت تدافع بقدر الامكان عن حقوق الشعب وتناضل عن كيانه "[78].

وفي الجلسة نفسها، استنكر سلمان الشيخ داود حركة ايار 1941، ووصم القائمين بها بالخيانة والمروق، وقد حبذ السياسة الموالية للامم الحرة والاستفادة من خبرة الاستشارة البريطانية قائلاً ما نصه:

" لقد جاء الاوان وآن الزمان الذي نصرح فيه بهذه الحقيقة المؤلمة . اني لا أقول ان الاستشارة البريطانية التي كان لها بعض نفوذ في البلاد كاملة كل الكمال. انما كان يمكن اصلاحها وتهذيبها والاستفادة منها اكثر فاكثر. اني كعراقي مخلص وعملت بقدر جهدي في حقل الخدمة العامة، اصرح باني ارجح ادارة عالمة فاهمة متزنة ولو

يرأسها اجنبي على ادارة مذبذبة مترجرجة متفككة فاسدة يرأسها عراقي "[79].

امتعض بعض النواب من كلام سلمان الشيخ داود وصل الامر الى "سب" و"تجريح" من 15 نائباً منهم مولود مخلص، ابراهيم عطار، محمود رامز واحمد الجليلي وغيره [80]، كما ردّ عليه الشاعر معروف الرصافي بقصيدة شعرية نقتبس منها ما هذه الابيات :

وقل لسلمان، بعد ما كان حراً كيف قد جاز رقّه والإسار؟

ان ما قلته من القول هُجـر منكر لا تقولـه الأحرار[81].

دافع رئيس الوزراء على سلمان الشيخ دواد قائلاً ما نصه:

" انا لم اجد في خطبة النائب بأساً كما اراد البعض ان يتوسع في وصفها ولم اجد في كلامه مساسا للشعب الا انه قد يكون فيه شيء من التأويل اذا اردنا ان نؤول. انا لم اجد في خطابه مطاعن في رجال العراق سابقاً ولاحقاً كما قيل الا انني وجدت مطاعن فيمن ارتشى والمجلس والشعب يؤيدان تقبيح الرشوة وتقبيح من يرتشي ولا يؤيد من يفكر بمصلحته الشخصية اكثر من المصلحة العامة "[82].

وعند مناقشة امور الجيش في جلسة مجلس النواب المنعقدة في 8 حزيران 1949، طالب النائب سلمان الشيخ داود بتقوية الجيش اذ وضح ان الكثير من دول العالم مثل فرنسا والمانيا عندما ضعفت صححت اخطائها بتقوية جيوشها للدفاع عنها[83].

انتقد سلمان الشيخ داود في الجلسة المنعقدة في 2 اذار 1944 بشأن قضية بارزان والحركة المسلحة فيها، بعض الوزارات السابقة وحملهم مسؤولية الأحداث والاضطرابات في المنطقة، وذلك لتساهلها مع القائمين بهذه الحركات المسلحة، واعرب عن استغرابه ودهشته من أن مجموعة لا تتجاوز عددهم 500 شخص يقاتلون بالاسلحة الخفيفة ولم تتمكن قوات الجيش والشرطة بدباباتها وطائراتها " اذلال هؤلاء العصاة القليلي العدد" مؤكدا إنه لا يرغب في استمرار سفك دماء العراقيين لانها "اثمن من الدنيا" وكرر بانه يجب على الحكومة ان تكون حريصة وواعية لكي تمنع وقوع مثل هذه الحركات[84].

اما عن حرية الرأي، فقد كان لسلمان الشيخ داود وقفات بهذا الشأن، ففي الجلسة المنعقدة في 3 ايار 1937، وجه النائب محمد حديد سؤالاً الى وزير العدل صالح جبر عن اسباب توقيف محمد مهدي الجواهري صاحب جريدة "الانقلاب"، مؤكداً انه لم

يكن هناك سبب كافٍ لتوقيفه، بالمقابل رفض سلمان الشيخ داود التعرض لهذه القضية التي لا زالت تحت انظار القضاء، وشرع بمهاجمة النائب محمد حديد بأبشع الكلمات النابية وهم القيام اليه لـ"ضرب رأسه"[85] .

على ما يبدو، ان موقف النائب سلمان الشيخ داود يأتي ضمن مهام النائب الحكومي وفي مقدمتها الدفاع عن قرارات الحكومة حتى وان كانت غير صائبة.

وفي موضع اخر نجد سلمان الشيخ داود انتقد سياسة الحكومات بعد عام 1932، قائلاً ما نصه :

"خنقت حرية الصحافة ووئدت حرية الافكار بصورة مريعة ومؤسفة جد الأسف. فلم يكن ليسمح لنا اصحاب السلطان ان نكتب وننشر ولو بالمائة واحد من قوة ما كنا نكتبه وننشره في عام 1920 وما تلاه من سنوات الاحتلال والانتداب . فقد كنا نحن نرفع صوتنا عالياً وكانت كلمتنا مسموعة ورأينا محترماً وكنا نكتب ونقول بحرية كاملة موحاة من عقيدتنا ومستقاة من رغبتنا في خدمة بلادنا ووطننا وقد نمت الصحافة في ذلك العهد نمواً مضطرداً وازدهرت وادت خدمات جلى لهذه البلاد"[86] .

ناقش المجلس النيابي في الجلسة المنعقدة في 26 آذار 1947، استقالة حسين جميل من مجلس النواب بعد قرار اللجنة المركزية للحزب الديموقراطي الذي ينتسب اليه بسحب النواب المنتسبين اليه من المجلس النيابي، اثنى سلمان الشيخ داود وابدى اعجابه بكثير من شخصيات الحزب الوطني الديموقراطي واوضح ان له صلات طيبة مع زعماء الحزب وعلى الرغم من ذلك، انتقد في الوقت نفسه مواطن الضعف في مقرراتهم ومعتقداتهم وآرائهم قائلا بهذا الخصوص ما نصه:

" الديموقراطية الحقيقة التي يسير بها الحزب لا يمكن ان تكون صحيحة ما لم يسمع على الاقل كلاما مقابلا لهجماته ... يظهر جليا مما نشره الحزب حول قضية حرية الانتخابات واعتبروا هذا المجلس الذي يمثل الامة تمثيلا حقيقيا مجلسا معينا متداخلا في حرية انتخابه وهذا الزعم يخالف المبادئ التي يدعون اليها "[87] .

وفي الجلسة المنعقدة في 19 ايار 1947، تطرق محمد رضا الشبيبي الى موضوع نشر مناقشات النواب في الجرائد، وبين ان بعض الجلسات تؤجل نشرها وبعضها يكتفي في نشر كلام المسؤولين، وطلب من عبد العزيز القصاب رئيس مجلس النواب اتخاذ الاجراءات لنشر

ما يتكلم به النواب الى جانب ما ينشر من كلام المسؤولين في الجرائد في وقت واحد، وتعقيباً على ما ذكرهُ زميله تحدث سلمان الشيخ داود قائلاً ما نصه:

" اني اقدر لمعالي الشبيبي حرصه على ان يظهر المجلس بمظهره الحقيقي وان تنشر جميع الخطب مهما كان لونها ونوعها وهدفها ليطلع الخاص والعام على ما يجري في هذه القاعة وليعلم الجميع ان النواب يقومون بواجباتهم بدقة انما الشيء الذي اخذه في الموضوع هو انه ليس هناك قانون يجبر الصحافة على نشر ما لا نريده وهي مخيره لنشر ما تريد، واما مقام الرئاسة فليس مدير دعاية ولا يوجد في النظام الداخلي ما يخوله بأن يأمر الصحافة بمنع النشر"[88].

2- موقفه من ابرز القضايا العربية والدولية :

احتلت قضية فلسطين حيزاً كبيراً في فكر النائب سلمان الشيخ داود، فقد طالب الجامعة العربية، ان تجاهد من اجل قضية فلسطين لإنقاذها من "شر الوحش الصهيوني واجرامه" على حد تعبيره وان لليس للعرب قرار ما لم تكن فلسطين جزءاً من الوطن العربي، وفي الوقت نفسه ، ذكر العرب ان لا سلام مع بقاء اليهود في فلسطين[89]، فضلا عن ذلك، وجه سلمان الشيخ داود سؤالاً الى رئيس الوزراء حمدي الباجة جي عن ما تم تأسيسه من مكاتب الدعاية لفلسطين في لندن وواشنطن وغيرها من مراكز السياسة المهمة، ولماذا تاخر انجاز هذا المشروع الخطير الذي اقرته الدول العربية، واحيل السؤال الى رئيس الوزراء من قبل رئيس المجلس محمد حسن كبة[90].

استفهم سلمان الشيخ داود في الجلسة التالية عن سبب تأخر الحكومة العراقية في فتح مراكز الدعاية لقضية فلسطين في لندن وواشنطن وغيرها من العواصم المهمة ؟ وان هذا المشروع قد اقره كل العرب في اجتماع الجامعة العربية في الاسكندرية والذي اصبح اهم عمل يتوقف عليه الوطن العربي[91]، فأجاب رئيس الوزراء حمدي الباجه جي على تساؤل النائب بأن الحكومة قد رصدت من ميزانيتها مبالغ كافية لهذا المشروع وانها مستعدة لإنجاز ما يترتب عليها وفتح مكاتب الدعاية بأقرب فرصة وقد قامت بكل ما يجب عليها في هذا الشأن من التسهيلات واتصلت بالدول العربية ذوات الشأن لانجاز المشروع بقدر تعلق الأمر بها وان المساعي لا زالت مستمرة لإنجازه وانه على ثقة من ان المساعي التي بذلت ستنجز بأقرب وقت، لم يقتنع سلمان الشيخ داود بإجابة رئيس الوزراء قائلاً : "يقول المثل العامي بين حانة ومانه ضاعت لحانا"، وبين ان الموضوع الذي سأل عنه ليس بسيطاً ويحتاج الى التأني والتراخي والمذكرات ، واعجب موقف الحكومة على لسان وزير خارجيتها

ارشد العمري بانها ستقوم بواجبها سواء قامت البلدان العربية ام لم تقم ففرحنا، واذا الامور بين الآخذ والرد والسؤال والجواب، الاموال موجودة والرجال الذين يمكنهم القيام بالمهمة موجودين[92].

وحول الموضوع نفسه، وجه نائب بغداد سلمان الشيخ داود انتقاداً شديداً لسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية وتأسف لموقف الرئيس الأمريكي هاري ترومان الداعي الى استئناف الهجرة الى فلسطين[93]، متجاهلاً سياسة تقرير المصير وميثاق الامم المتحدة، فضلاً عن ضغطه على الدول ذات الشأن لتسهيل الهجرة[94]. كما نبه سلمان الشيخ داود الى ان قضية فلسطين اصبحت قضية تتاجر بها الدول الكبرى لأجل مصالحها وان تصويرها كقضية عدل وانصاف لليهود باطل ولا اساس له من الصحة، ولا توجد قضية مدروسة بشكل كامل في العالم كالقضية الفلسطينية، فما هو الغرض من اللجان الجديدة[95].

وتطرق سلمان الشيخ داود في الجلسة المنعقدة في 6 ايار 1946، الى سياسة نكث العهود البريطانية وبين ان العرب ليسوا اعداء لبريطانيا او لغيرها وكل ما يريدونه ان يعيشوا بسلام وعندما يحال بينهم وبين رغبتهم يكون استفزازاً حازماً للشعب العربي واعتداء على حقوقه الطبيعية، وان كل العرب يرفضون دخول صهيوني واحد الى فلسطين فكيف تسمح بريطانيا بدخولهم[96]. فقد طالب سلمان داود الشيخ باعتماد السبل المشروعة وغير المشروعة لإيقاف الهجرة الى فلسطين ملوحا بالتحالف مع روسيا اذا اقتضى الامر[97].

وفي الجلسة المنعقدة في 23 تشرين الثاني 1947، استنكر النواب القرار الذي اتخذته هيئة الامم المتحدة لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود وتكوين دولتين منهم، احدهما لليهود واخرى للعرب، مانحة مشردي الآفاق اخصب الاراضي الزراعية واكثرها عمراناً على حين اعطت للعرب الاراضي القاحلة والبور، وكان للضغط الامريكي والاسناد البريطاني ابلغ الاثر في انضاج هذا الموضوع، وقد احدث ذلك القرار ردود فعل عنيفة على المستوى الرسمي والشعبي، وقال سلمان الشيخ داود بهذا الخصوص ما نصه:

" كان قرار لجنة اللصوص المتحدة بتقسيم فلسطين اكبر مؤامرة ونية سافلة شاهدها التاريخ ... ان هذه المؤامرة قامت بها الدولة التي تدّعي الديمقراطية والحرية والدفاع عن الشعوب وهي امريكا بحق العدل والانسانية وبحق تقرير مصير الشعوب وبحق الديمقراطية التي تدعي زعامتها"[98].

بقيت القضية الفلسطينية محطَّ اهتمام النائب سلمان الشيخ دواد، فقد بينَّ في جلسة مجلس النواب المنعقدة في 12 ايار 1953، ان فلسطين عربية والواجب على كل العراقيين بذل الغالي والرخيص والتضحية بكل شيء في سبيل استرجاعها، منتقداً الحكومة لانها تقبل البدل النقدي عن الخدمة العسكرية وتفوق الطلاب عن التجنيد، عكس الصهاينة الذين يجندون النساء والرجال ويبذلون الأموال الطائلة لشراء السلاح[99]، وحول الموضوع نفسه تحدث في جلسة مجلس النواب المنعقدة في 8 كانون الثاني 1956 عن تلك القضية، وبين ان العراق عازم على العمل في سبيل انقاذ فلسطين وتطهيرها، اذ انه سيجاهد ويبذل كل ما في وسعه من التضحيات في هذا الميدان، وان العراق كان سباقاً في تلبية الواجب لانقاذ فلسطين وبذل كل الجهود والتضحيات في الأرواح والأموال لانقاذ فلسطين[100]، وعندما عرضت حكومة نوري السعيد الثالثة عشر لائحة قانون احكام مقاطعة الكيان الصهوني في جميع النواحي لغرض اقرارها، فوافق عليها مجلس النواب باجماع الحاضرين البالغ عددهم 91 نائباً وكان من بينهم سلمان الشيخ داود[101].

مما سبق يبدو واضحاً، ان اهتمام سلمان الشيخ داود بالقضية الفلسطينية جاء من عدة دوافع الاول شعوره القومي تجاهها، ومواقف الحكومة الخجولة ثانياً.

وكان له مواقف واراء من الاعتداءات الفرنسية على سوريا ولبنان، ففي جلسة النواب المنعقدة في 31 ايار 1945، ناقش مجلس النواب قضية سوريا ولبنان، اذ شدد النواب فيها على الحكومة ان تبذل قصارى جهدها بالتوسط لحل هذه القضية، وقدم النائب سلمان الشيخ داود مقترحاً بتأليف وفد نيابي[102] لمقابلة ممثلي الدول الحليفة والصديقة لايضاح وجهة نظر العراق من حوادث سوريا، فضلاً عن اتخاذ التدابير اللازمة لدفع الاعتداء الفرنسي الاثم، بالمقابل تم موافقة المجلس على هذا الاقتراح، ولم يكتفِ النائب بذلك بل طالب تأجيل الجلسة خمس دقائق حداداً على شهداء سوريا الابرار[103].

انتقد سلمان الشيخ داود نائب بغداد اعمال فرنسا في سوريا لأنها متناقضة مع اقوالها أبأن دخولهم البلاد عندما زعموا أنهم جاؤوا لانقاذ سوريا ونشر ثقافة بلدهم فيها دون ان يتعرضوا لثقافه البلاد العربية، إلا أن ما حدث هو العكس اذ شهدت سنوات الاحتلال الدمار والخراب والجهل والفقر والبؤس والشقاء وهي تدعي بأنها دولة الحضارة والمدينة. واستمر النائب في نقده لفرنسا عندما انتهزت فرصة الاضطرابات العالمية للأعتداء على كرامة بلاد كانت تريد السلام والامان والحفاظ على استقلالها في وقت كانت فيه البلاد العربية تأمل خيراً من مؤتمر سان فرانسيسكو[104]. ان ينشر السلام في العالم ويعمل على المحافظة على حقوق الشعوب الضعيفة مناشداً الدول العربية إلى التكاتف والرد بالمثل

مادامت فرنسا لا تفهم لغة المنطق ولا تدرك حقيقة الواقع لأن هذا الاعتداء ليس على سوريا فقط وانما على البلاد العربية كافة[105].

من جانب اخر، كان له موقف من المشاريع الوحدوية والجامعة العربية، ففي جلسة مجلس النواب المنعقدة في 24 اذار 1945، ناقش مجلس النواب سياسة الحكومة الخارجية على اثر توقيع ميثاق الجامعة العربية، فقد تمنى العراقيون ان تحضره باقي البلدان العربية، ليصبح مكانه في المحيط الدولي، عبر الكلمة التي القاها سلمان الشيخ داود ومما جاء في حديثه ما نصه:

"من دواعي الفخر ان تكون الحكومات العربية مصر والمملكة العربية السعودية والعراق يشتركون في اعظم مؤتمر سينعقد للسلام العالمي، فاننا جداً نأسف لحرمان الدول العربية الاخرى التي ساهمت مساهمة جدية في المجهود العربي، واننا لنرجو ان يتلاق هذا الخطأ وان تقوم الدول العربية متكاتفة ومتحدة باقناع الدول الاخرى في دعوة سوريا ولبنان وشرق الاردن"[106].

اما موقفه من حلف بغداد، فقد بيَّنَ سلمان الشيخ داود هذا الموضوع من وجهة نظره، ان من التطورات التي حدثت في سياسة العراق الايجابية هي بلا شك ولادة ميثاق بغداد، الذي جاء مطمئنا لمستقبل البلاد كافلاً امنها وسلامتها، اذ اصبح العراق بفضل هذا الميثاق متعاوناً مع الدول ذات المصالح المشتركة في سبيل خدمة البلاد والذب عن كيانه وحريته وكيان وحرية المنطقة[107]. وعند اجراء التصويت بشأن الميثاق وافق عليه (112) نائباً كان من بينهم سلمان الشيخ داود[108].

مما سبق يبدو واضحاً، ان سلمان الشيخ داود على لوائح ميزانية الدولة هو من اجل المعارضة ليس إلا، كما يتصور البعض، فان ذلك يتناقض مع الواقع تماماً، فقد بينا سابقاً، ان الرجل قد اعترض على تقرير رئيس لجنة ميزانية الدولة في مجلس النواب الذي كان رئيسها ياسين الهاشمي، رئيس حزب الشعب، الذي كان رامز احد أعضائه.

اما موقفه من علاقات العراق مع الدول الإسلامية المجاورة، ففي الجلسة المنعقدة في 7 حزيران 1947 ناقش المجلس لائحة قانون تصديق معاهدة حسن الجوار بين العراق وتركيا ، فقد اثار سلمان الشيخ اعتراض النواب على هذه المعاهدة قائلاً بهذا الخصوص:

هل كانت هذه المعاهدة تحتاج الى ان الاحزاب اليسارية بصورة خاصة تثور وتمور وتذيع الكتب والنشرات والاذاعات تتوالى من كل

مقام الى موسكو قبلة اليساريين اليس من المؤسف ان نجد لهذه الخزعبلات صدى في هذا المجلس؟ ليس من المؤلم ان تتأثر العقول المفروض فيها الرجاحة بهذه التأثيرات...لماذا لا نناقش المعاهدة بالرصانة والرزانة وكما هي لا كما سمعناه وتلقيناه واوحي الينا. ايها السادة ان هذه المعاهدة هي معاهدة بين الند والند وحقوق متقابلة لا ضير فيها وانما حقوق وواجبات فرضتها حالة الجوار فليس في مقدور العراق ان يغير خارطة العالم ويبعد علاقة تركيا مع العراق ..." [109].

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في 12 حزيران 1957، اعلن رئيس مجلس النواب ان المادة الرابعة من منهاج تقرير لجنة الشؤون الخارجية في لائحة قانون تصديق الاتفاق الاقتصادي المعقود بين الحكومة العراقية والمملكة العربية السعودية، ومن ثم منح الاذن للاعضاء لمن يرغب بالكلام حول الاسس والمبادئ المتعلقة بالموضوع، كانت مشاعر الود واضحة بين اوساط الرأي العام العراقي نحو المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً وقد نقل هذه الاحاسيس النائب سلمان الشيخ داود الذي جسد لنا ما يكنه العراقيون نحو اشقائهم، خاصة بعد زيارة الملك سعود بن عبد العزيز للعراق ، وهم يؤيدون تصديق تلك الاتفاقية لما فيه خير للبلدين الشقيقين والأمة العربية ، ولنستمع الى ما قاله النائب:

" كان من النتائج الطيبة لزيارة جلالة الملك سعود لهذا البلد الذي يكن له كل حب واحترام لشخصه وبلاده، الأثر الطيب لتحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين تجمعهما جوامع الجوار والأخوة والدين واللغة، ولهذه الأمور فأن العراق حكومة وشعباً يرحب بمثل هذه الاتفاقيات التي تقوي اواصر التعاون بين الحكومات العربية، ونرجو الله ان يوفق العرب الى ما يعزز صلاتهم ويزيل كل خلاف بينهم مهما كان شكله"[110].

اما عن عودة العلاقات العراقية الفرنسية، فان النائب سلمان الشيخ داود، قدم سؤالاً الى رئيس الوزراء حمدي الباجه جي في 7 اذار 1945 بشأن الاسباب التي دعت العراق الى عدم استئناف علاقاته السياسية مع فرنسا، وقد أجابه الاخير بان العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قطعت ايام فيشي الموالية للمحور وبعد ان حرر الحلفاء فرنسا وقامت فيها الحكومة الفرنسية المؤقتة، فان الحكومة العراقية تقوم بدراسة الاوضاع الدستورية في فرنسا وتراقب موقف الحكومة الفرنسية من البلاد العربية، وانها ستتخذ قرارها حول اعادة العلاقات مع فرنسا في الوقت المناسب[111].

3- موقفه من ابرز القضايا الاجتماعية والاقتصادية:

زخرت مداخلات سلمان الشيخ داود في موضوعات التربية والتعليم بالاهتمام الجاد في المناهج المتبعة من قبل وزارة المعارف، باعتبارها السبيل لرسم الخطوط الاساسية التي ينطلق منها النشئ الجديد في التأسيس والابداع لمختلف مفاصل الحياة ، فقد دعا النائب سلمان الشيخ داود في الجلسة المنعقدة في 25 نيسان 1942 وزير المعارف وزملائه النواب الى التكاتف وتكثيف الجهود لإصلاح مناهج الدراسة بكافة مراحلها بما يتلائم مع اعداد "أجيال كفوءة " تأخذ على عاتقها اعمار الوطن، داعيا الى التمثل بالمناهج المصرية من خلال فتح قنوات اتصال معرفية مع مصر التي "اشتهرت باصلاحها المستمر والمثمر في مناهج الدراسة"[112] ملمحاً الى عكس ما هي عليه وزارة المعارف العراقية لافتقارها الاصلاح الفعال في مناهج التعليم.

وحول الموضوع نفسه، اظهر النائب سلمان الشيخ داود في الجلسة المنعقدة في 16 ايار 1949، سروره عند تحدث وزير المعارف نجيب الراوي لوجود نسبة متزايدة في كثرة المدارس والاساتذة، والطلاب وهذا دليل على العناية اللازمة في هذا الموضوع ومحاربة الجهل، مبيناً ان البلاد في بداية طريقه في تجاه التوسع والمعارف في نواقص لا حصر لها منها نسبة الأمية التي لا تزال مرتفعة[113] .

وفي الجلسة نفسها، تحدث النائب سلمان الشيخ داود عن موضوع المكتبات ولما لها من اثر تقافي على الفرد والمجتمع على حد سواء، فقد اوضح انه لا توجد فيها كتب كافية، وطالب ان تكون في المدارس العاب مسلية وسباقات مختلفة، وساحات واسعة الالعاب الرياضية بأنواعها، وتكلم عن سياسة وزارة المعارف مبيناً ان طلاب البعثات عندما يرجعون من الخارج يعطى لهم مجال التدريس قبل ان يتمرنوا على التدريس تحت تدريب اساتذة اختصاص[114] . فضلا عن ذلك، طالب سلمان الشيخ داود بتوفير قاعة سينما في المدارس، لعرض الافلام الصالحة اخلاقياً ومهنياً على الطالب مرتين في الاسبوع بدلاً ان يتسكع الطالب في المقاهي، وكذلك، طالب بالاهتمام بالفنون الجميلة من نحت ، ورسم وتمثيل، مبيناً ان تلك الامور متممة للثقافة[115]. وفي الجلسة المنعقدة في 22 كانون الثاني 1956، شكر النائب سلمان الشيخ داود وزير المعارف على السياسية المتبعة في اصلاح شؤون التعليم، وطالب ببث الروح العسكرية بين الطلاب، وإدخال التعليم العسكري الإلزامي في المدارس من اجل الدفاع عن البلاد[116] .

اما من جانب الصحة، فقد وجه النائب سلمان الشيخ داود سؤالاً الى وزير الصحة عبد الأمير علاوي قائلاً : ما هي التدابير التي اتخذت لمعالجة الملاريا في لواء العمارة ؟ وهل

وضع منهاج كامل لردم المستنقعات الموجودة في هذا اللواء؟ فأوضح الوزير بان المرض قد انخفض في عموم العراق وان الحكومة عازمة على ابادة المرض بصورة تامة بعد تخصيص مبلغ قدره مليوني دينار ، فضلاً عن قيام اللجان بمسح المنطقة الجنوبية لمعالجة المرض بصورة تامة عن طريق التحري عن الاماكن التي تثبت فيها جرثومة هذا المرض بغية القضاء عليها، وأوضح أن المستنقعات الموجودة في لواء العمارة قد احيل طلب ردمها الى وزارتي الشؤون الاجتماعية والداخلية لاتخاذ ما يلزم اتخاذه من التدابير[117] .

اما عن أوضاع الموظفين، فقد اوضح سلمان الشيخ داود عند مناقشة مجلس النواب لائحة قانون التعديل الثاني لقانون مخصصات المعيشة رقم 16 لسنة 1943 في الجلسة المنعقدة في 22 كانون الثاني 1944، القصد من علاوة غلاء المعيشة هو ان يتمكن الموظف من اعانة نفسه وعائلته وتبعده وتمنعه عن مواطن السوء، وفي الوقت نفسه، بينَّ ان هذه الزيادة غير كافية لسد حاجة الموظفين، اذ انها لا تتناسب مع الغلاء الموجود في البلاد ولاسيما الموظفين الصغار والعمال الذين فرض عليهم ضريبة جديد وهي زيادة اثمان السكائر[118] .

وفي الجلسة المنعقدة في 14 تموز 1947، ناقش مجلس النواب لائحة قانون الاعمال الرئيسية لادارة السكك الحديدية، ونصت المادة الاولى على ان يخصص مبلغ مقداره (12500000) دينار لصرفه خلال المدة من 1 اب 1947 لغاية 30 تشرين الثاني 1947 على اعمال رئيسية تكميلية لادارة سكك الحديدية، اثنى سلمان الشيخ داود على هذه اللائحة وابدى موافقته على صرف مبلغ مهما كان في سبيل اعمار البلد وانشاء وتحسين المواصلات، وقد اعلن سروره من اجراء الحكومة بربط العتبات المقدسة بالسكك تسهيلاً للزوار وتنشيطاً لمركز العلم والثقافة الاسلامية في النجف الاشرف[119] .

اما موقفه من ابرز القضايا الاقتصادية، ففي الجلسة المنعقدة في 30 ايار 1937، ناقش مجلس النواب الميزانية العامة لسنة 1937، تطرق خلال الجلسة النائب محمد حديد الحديث عن تأخر البلاد في المجال الصناعي على الرغم من مضي 15 عاما على تأسيس الدولة، وطالب الحكومة بالقيام ببعض المشاريع الصناعية او مساهمتها فيها واستثمار مرافق البلاد والقيام بمشاريع انتاجية مثمرة[120] . ردّ سلمان الشيخ داود على طلب محمد حديد، بان هذه المصانع والتجارة التي ستقوم بها الحكومة من يضمن انها ستربح، فضلا عن ذلك، ان الحكومة بذلك تزاحم الافراد في اعمالهم، وتنصرف الى عمل ليس من اعمالها، مستشهداً بآراء ادم سمث[121] .

وفي الجلسة التالية المنعقدة في 31 ايار من العام نفسه، عقب النائب محمد حديد على اقوال سلمان الشيخ داود قائلاً:

" ان حضرة السيد سلمان عندما تكلم بالامس واستشهد بعلماء الاقتصاد ضد قيام الدولة بالمشاريع الصناعية فانه كان يتكلم عن اقتصاد عتيق ولاسيما لانه استشهد بآدم سمث وهو رجل عاش قبل 150 سنة يوم لم يكن الاقتصاد علماً ...ان موضوع قيام الحكومة بمشاريع اقتصادية صناعية تجارية زراعية هو بالحقيقة موضوع سياسي وليس موضوعا اقتصاديا...ان علم الاقتصاد لم يثبت لنا قيام الحكومة بالمشاريع الصناعية هو عمل مضراً ومخطر، ومن يقول ذلك انما افترى على العلم ويشوهه لاجل الدفاع عن مصالح معلومة"[122] .

وفي تعقيب على ما قال سلمان الشيخ داود عن احتمال خسارة الحكومة في مشروع صناعي تقوم به ، ذكر محمد حديد قائلاً:

" او ليس من الانفع صرف الربح على توسيع الخدمات الصحية والمعارف بدلاً من ان تتكدس في الجيوب الخصوصية القليلة التي يحرسها حضرة النائب"[123] .

وعندما بدأ العراق يمر في ازمة اقتصادية خطيرة في ختام الحرب العالمية الثانية، بدأ النواب والجرائد المحلية يطالبون الحكومة بسحب الارصدة المودعة في لندن، فأوفد رئيس الوزراء نوري السعيد وفداً ماليا الى لندن ليفاوض الحكومة البريطانية حول كيفية تسوية تلك الرصيد الاسترليني للتعامل به حرا بين بلاد المنطقة الاسترلينية والبلاد الاخرى، وان يقسط قسم منه، فضلاً عن خصم قسم منه، وقد تسربت تلك المفاوضات الى مجلس النواب فقال سلمان الشيخ داود بهذا الخصوص ما نصه:

"عندما ارتبطنا بالعملة الاسترلينية اعتمدنا عل شرف الحكومة البريطانية، ففي هذه الدقيقة لا يجوز لها ان تقول اتركوا ثلث عملتكم لاننا حاربنا لاجلكم، فكأنما الحرب كانت لاجل مصر والعراق لا لأجل الهند وفرنسا وغيرها؟ فلماذا لا يفرضون عين هذه الضريبة على فرنسا وغيرها فهل لاننا اصدقاء؟ لا لاننا ضعفاء، وليس ذلك فقط بل يحاولون ان يقطعوا من جسمنا فلسطين ولقد بلغ السيل الزبى"[124] .

وعندما قدمت وزارة توفيق السويدي الثالثة (5 شباط 1950 – 16 ايلول 1950) لائحة قانون مجلس الاعمار في الجلسة المنعقدة في 6 نيسان 1950، فقد باركها النواب واشاروا بالشكر والثناء لوزارة السويدة لذلك العمل الذي سيكون اللبنة الاولى في سياسة بناء البلاد، متجنبة الاعمال الارتجالية في الاعمال العمرانية، فقد عبر سلمان الشيخ داود عن تلك اللائحة قائلاً:

" لا شك ان هذه اللائحة فتح جديد في عالم الاقتصاد في بلد كبلد العراق له امكانيات واسعة، وواسعة جدا في التعمير والانشاء، ان اختلاف المناهج وعدم وجود ميزانية معينة، وعدم وجود اشخاص مهتمين في الموضوع مما سبب ان تبذر اموال طائلة، وملايين فوق ملايين في الهواء والتراب، ومشيا على سياسة الترقيع لكل قديم عوضا عن سياسة الانشاء والاعمار، والان وقد حان الاوان لنبذ سياسة الترقيع والرجوع الى الطرق التي شرع فيها سابقاً واوقفت وهي طرق المناهج الاعمارية لمدة معينة، خمس او عشر سنين والتي اهملت ولم ينفذ منها الا جزء يسير فالان وضعت خطة ثابتة معينة نرجو لها التوفيق"[125].

وعند اعلان ايران تأميم النفط في ايار 1951، طالب عدد من النواب بتأميم النفط العراقي على غرار التأميم الايراني، الا انه من الملاحظ إن سلمان الشيخ داود لم يتحمس لهذا القرار واثار عدة تساؤلات حول الموضوع منها اين نبيع النفط ؟ واين انابيبنا؟ اي ناقلات نملك ومن يشتري منا النفط؟ اذ كان من المؤيدين لقرار اتفاقية 1951، اذ انها حصرت لبيع النفط بالإدارة المحلية وبذلك اعطتنا حقوقا لم نكن نملكها من قبل[126].

المبحث الرابع :عمله في مهنة المحاماة :

مارس سلمان الشيخ داود مهنة المحاماة لاول مرة في 30 ايار 1925، عندما اصبح عضواً في نقابة المحامين[127]. واستمر بتجديد اجازة المحاماة حتى عام 1970[128].

أفتتح سلمان الشيخ داود مكتب للمحاماة في عمارة الشابندر امام وزارة العدلية[129]، واستمر في مهنة المحاماة لمدة 45 عاماً ويوم واحد[130].

احالت نقابة المحامين سلمان الشيخ داود على صندوق تقاعد المحامين، وحسبت له خدمته في مجال المحاماة ولا علاقة لخدمته في دوائر الدولة الحكومية في احتساب راتبه التقاعدي من النقابة، فقد ارسلت نقابة المحامين كتاباً في 6 حزيران 1970، الى مديرية الامور الانضباطية والمالية في وزارة المالية قرار هيئة صندوق المحامين المرقم 70/72 المؤرخ

في 31 ايار 1970[131]، بناءً على ذلك وافقت وزارة المالية على قرار نقابة المحامين في 9 حزيران 1970 [132]، وبعد احالته على التقاعد سمحت له نقابة المحامين بتعقيب دعوتين خلال المدة القانونية لا تتجاوز 6 اشهر وهي دعوى صالح التكريتي ضد شركة البيرة العراقية المرقمة 7ب/عام 1970 في محكمة بداءة، ودعوى لبوم دونا ستبان ضد علي الحسون في محكمة اسئناف بغداد 179 عام 1967، والدعوى المرقمة 4419 عام 1966 لناجي الخضيري ضد الامانة العامة للاموال المجمدة في دائرة تنفيذ بغداد[133] .

3- وفاته:

اعتقل سلمان الشيخ داود من قبل سلطات الامن بوشاية مغرضه قبل ايام من وفاته ، فاشتد عليه المرض في السجن وأسرع بإخلاء سبيله ولم يلبث ان قضى نحبه في 30 نيسان 1977 بموجب شهادة الوفاة المرقمة 6887/23 الصادرة من العيادة الطبية في الكرادة الشرقية ببغداد في 30 نيسان 1977 [134].

ونعى نقيب المحامين مظهر فهمي سلمان الشخ داود قائلاً:

" تنعى نقابة المحامين بمزيد من الأسى والألم المحامي المرحوم سلمان الشيخ داود وتضرع الى الله العلي القدير ان يتغمده برحمته الواسعة وان يلهم اهله وذويه الصبر الجميل وانا لله وانا اليه راجعون"[135] .

وصفه خالد الدرة " بانه صريح ومشاغب بغدادي ، وخطيب لبق رغم لثغته لمزاولته مهنة المحاماة أعواماً طوالاً، لا يعبأ بأن تكون جميع عبارته بالفصحى وهو القادر على الخطابة فيها ، ولكنه يدخل الى الموضوع رأساً ويعلن فكرته فوراً ويجلس بأسرع مما نهض، وسلمان إن يكن بارد الطبع فهو سكسوني الدم"[136] .

الخاتمة:

بينت المعلومات الواردة في البحث عدة استنتاجات هي :

- تبينَّ لنا من خلال صفحات البحث ان سلمان الشيخ داود تحول من قادح للحكومة الى مادح، وهذا ما ظهر جلياً عندما تسنم والده احمد السيخ داود منصب وزير الاوقاف اذ طالما هاجمت كتاباته الحكومة واجراءاتها ، لكن لم يستمر نقده هذا، ولاسيما بعد ان اصبح نائباً حكومياً فكان مدافعاً عن الحكومة مجلس النواب .

- أن عدد الدورات الانتخابية منذ 1937 وحتى عام 1958، وهو آخر عام كان سلمان الشيخ عضواً في البرلمان، بلغت تسع دورات انتخابية، فاز سلمان الشيخ داود في خمس منها، أما الاربعة الباقيات فقد فاز فيها كمرشح ثانوي.
- كان موالياً للحلف والتعاون مع بريطانيا.من اجل الاستشارة والاستفادة من خبرتها.
- أن سلمان الشيخ داود يعد واحداً من ابرز رجالات العراق الذين أرسوا القواعد البرلمانية في البلاد، ولاسيما أنه لم يكن ساكتاً ابداً في جميع الدورات الانتخابية التي فاز بها، بل كان صوته مدويا في كل قضية من القضايا التي كانت تطرح في اجتماعات مجلس النواب، سواء كانت قضية سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية.
- ثمة حقيقة تاريخية، إلا وهي، أن سلمان الشيخ داود قد أدى دوره في البرلمان على أساس أنه عراقي ونائب حكومي. بعبارة أكثر صراحة ووضوحاً، أن الرجل تصرف في البرلمان على اساس الدفاع عن الحكومة العراقية .
- كان تصرفاته تدل انه قومي المبدأ . فقد كان يدافع عن القضايا العربية ولاسيما القضية الفلسطينية .

الهوامش:

([1]) نسبه الى (عانة) وهي مدينة عراقية تقع على ضفة نهر الفرات وتبعد نحو 212 كم غرب مدينة الرمادي في الانبار ينظر: ابي اسعد عبد الكريم منصور التميمي السمعاني، الانساب، الجزء الرابع، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، 1964، ص119 .

([2]) وتنسب الى بهاء الدين محمد بن احمد الفاروقي النقشبندي (ت:1388م) والنقشبندية هي لفظ عربي فارسي معناه: الذي يعمل في النقش او الرسم اصله من بخارى وفيها قبره. ينظر: خير الدين الزركلي، الاعلام (قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، الجزء الثاني، دار العلم للملايين، بيروت، 1975، ص332؛ مصطفى عبد الكريم الخطيب، المصطلحات والالقاب التاريخية ، مؤسسة الرسالة، الاسكندرية، (د.ت)، ص424.

([3]) نور هاشم كاظم الغزي ، احمد الشيخ داود ودوره السياسي في العراق (1871-1948)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ذي قار ، 2018 ، ص8 .

([4]) احمد تيمور، أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث ، لجنة نشر المؤلفات، القاهرة ، 1967، ص332.

([5]) نور هاشم كاظم الغزي ، المصدر السابق ، ص18 .

([6]) فرقان فيصل جدعان وافتكار محسن صالح، صبيحة الشيخ داود رائدة النهضة النسائية في تاريخ العراق المعاصر (1912-1975) ، "القادسية في الاداب والعلوم التربوية" (مجلة) ، المجلد 19 ، العدد1 ، جامعة القادسية ، 2019 ، ص153 .

([7]) نور هاشم كاظم الغزي ، المصدر السابق ، ص110 .

([8]) حسن علي عبدالله وسامي ناظم المنصوري ، تقويم فاعلية اعضاء المجلس التأسيسي العراقي عام 1924 احمد الشيخ داود أنموذجاً ، " العميد" (مجلة)، السنة الرابعة، المجلد الرابع ، العدد 14، 2015، ص298 .

([9]) ابراهيم الدروبي، البغداديون اخبارهم ومجالسهم، مطبعة الرابطة، بغداد ، 1958، ص159 .

([10]) وفاء كاظم ماضي محمد، تطور الحركة النسوية في العراق 1921-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية /ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2000 ، ص40 .

([11]) فرقان فيصل جدعان وافتكار محسن صالح، المصدر السابق، ص135 .

([12]) توفيق: عمل مدرس في عام 1918في مدرسة رأس القرية(محلة تقع على شاطىء دجلة) ومفتش في المعارف ينظر: عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في عهد الاحتلال البريطاني (1914- 1921)، دار المعارف، بغداد، 1975، ص70؛ حسين حاتم الكرخي، مجالس الاداب في بغداد، مكتبة النهضة، بغداد، 1987، ص105.

([13]) صبيحة : ولدت في بغداد عام 1912، دخلت مدرسة رسمية للبنات عام 1920 ببغداد، تخرجت من دار المعلمات الابتدائية عام 1928، وعينت معلمة في المدرسة المركزية. التحقت عام 1936 إلى كلية الحقوق وتخرجت منها عام 1940 واطلق عليها لقب الحقوقية الاولى ، وعينت كمفتشة في وزارة المعارف في ايلول 1940 ومدرسة بدار المعلمات الابتدائي1950، وعضوا في محكمة الاحداث عام1956، واصبحت من رائدات النهضة النسوية، وساهمت بالجمعيات الخيرية (الهلال الاحمر وحماية الاطفال)، لها صالون ادبي يطل على دجلة، وتوفيت عام 1975 للمزيد من التفاصيل ينظر: فرقان فيصل جدعان وافتكار محسن صالح ، المصدر السابق ، ص171-194 .

([14]) لم نجد أي معلومة عنهما .

([15]) نقابة المحامين العراقيين، الاضبارة الشخصية لـ (سلمان الشيخ داود)، رقم الاضبارة 2، القسام الشرعي ذي العدد 977/334 في 1977/5/9 الصادر من محكمة شرعية الكرادة .

([16]) المصدر نفسه ، تأييد من دائرة نفوس الكرادة الشرقية – محافظة بغداد بانه من مواليد 1897/7/1 بحسب دفتر نفوسه المرقم 104213 سجل 493 الصحيفة 98304 والمؤرخ في 1969/28،11.

([17]) نور هاشم كاظم الغزي ، المصدر السابق ، ص14 .

([18]) مير بصري، اعلام الادب في العراق الحديث ، الجزء الاول ، دار الحكمة ، لندن ، 1994، ص368 .

([19]) المصدر نفسه، ص368 .

([20]) لم نعثر على ايً معلومات عليها .

([21]) سلمان الشيخ داود، المزهر المصدوع ، "اللسان" (مجلة) ، الجزء الثاني ، المجلد الاول، بغداد ، ذي القعدة 1337هـ، ص60. ومن الجدير بالاشارة ان مجلة "اللسان" هي مجلة تاريخية اجتماعية ادبية، صاحب امتيازها علي رضا الغزالي و المدير المسؤول انطوان صادق لوقا .

([22]) سلمان الشيخ داود، التمدن العربي 1، "اللسان" ، الجزء الثالث، المجلد الاول، بغداد، ذي الحجة 1337هـ ، ص72.

([23]) سلمان الشيخ داود، التمدن العربي 2، "اللسان" ، الجزء الرابع ، محرم 1338 ،105-108؛ سلمان الشيخ داود ، التمدن العربي 3، المصدر نفسه ، الجزء الخامس ، محرم 1338، ص145-147.

([24]) سلمان الشيخ داود ، تذكر ، "اللسان" ، الجزء السادس، ربيع الاول 1338هـ ، 190-191.

([25]) سلمان الشيخ داود ، احب وطني ، "اللسان" ، الجزء العاشر ، المجلد الاول ، بغداد ، 1 نيسان 1920، ص278-279.

([26]) سلمان الشيخ داود، العرب وآوربة، "اللسان"، الجزء السادس، السنة الثانية، ذي الحجة 1338هـ، ص6-7.

([27]) سلمان الشيخ داود، ملكات القسطنطينية الملكة ثيودورا ، "الهلال" (مجلة)، الجزء التاسع، السنة 28، 1 حزيران 1920 ، ص794-798.

([28]) فلاح حسن كزار ، حزب النهضة العراقية 1922-1930م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2010، ص172.

([29]) المصدر نفسه ، ص173.

([30]) "النهضة" (جريدة)، بغداد ، العدد 9 ، 29 آب 1927.

([31]) "العالم العربي" (جريدة) ، بغداد، العدد 1068 ، 7 أيلول 1927.

([32]) " النهضة" ، العدد 11 ، 2 أيلول 1927.

([28])"النهضة " ، العدد 13 ، 7 أيلول 1927.

([29]) "العالم العربي" ، العدد 1071 ، 10 أيلول 1927.

([30]) "النهضة" العدد 14 ، 9 أيلول 1927.

([31]) المصدر نفسه، العدد 24 ، 3 تشرين الأول 1927.

([32])"الاستقلال" (جريدة) ، بغداد ، العدد 1187 ، 23 تشرين الأول 1927.

([33])عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثاني، الطبعة السابعة، دار الشؤون الثقافية، 1987 ، ص116.

([39]) رفائيل بطي، الصحافة في العراق، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، 1955، ص104 .

([40]) "العراق" (جريدة) ، بغداد ، العدد 2613، 17 تشرين الثاني 1928 .

([41]) جريدة لسان الشعب التونسية : جريدة سياسية أدبية أسبوعية تأسست في 28 كانون الاول 1920 واستمرت حتى 10 كانون الثاني 1937. ومدير تحريرها البشير الخنقي ينظر: محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس (1860-1956)، مركز التوثيق القومي، تونس، 1991، ص258 .

([42]) "التقدم"، العدد 62، 26 كانون الثاني 1929 .

([43]) ""التقدم"، العدد، 143، 5 أيار 1929 .

(44) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2853، الجرائد 1927- 1929 ، بتاريخ 17 كانون الاول 1928، و11، ص11 .

(45) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط اللكي، الملفة نفسها، بتاريخ 18 كانون الثاني 1928، و6، ص6 .

(46) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملفة نفسها، بتاريخ 27 كانون الثاني 1928، و5، ص5.

(47) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملفة نفسها، بتاريخ 29 كانون الثاني 1928، و4، ص4

(48) رافائيل بطي، الصحافة في العراق، ص106 .

(49) "التقدم"، العدد 140، 1 أيار 1929 .

(50) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/1062، الصحافة والمطبوعات 1929-1930، بتاريخ 5 أيار 1929، و1، ص1 .

(51) جريدة أقدام الفلسطينية : وهي جريدة سياسية تأسست في آب 1926،كانت تصدر مرة واحدة كل أسبوع في حيفا ثم انتقلت إلى يافا يديرها كل من سليم الحلو ويوسف سلوم ينظر: الصحافة العربية في فلسطين 1876-1948، إعداد : يوسف ق.خوري، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1976، ص46 .

(52) للمزيد من المعلومات عما نشره مدير جريدة التقدم من تبرير ما حصل من سوء فهم والذي تسبب بإغلاق الجريدة ينظر: "التقدم"، العدد 143، 5 أيار 1929 .

(53) جريدة البلاد : جريدة يومية سياسية جامعة كانت تصدرها شركة ر. بطي و ج. ملكون لصاحب امتيازها رفائيل بطي، صدرت عددها الأول في 25 تشرين الأول 1929، وأغلقت أكثر من مرة للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، مطبعة العرفان، صيدا ، 1971، ص76-77؛ فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، دار المدى ، بغداد ، 2010 ، ص109-110.

(54) "التقدم"، العدد 213، 23 تموز 1930؛ "العالم العربي"، العدد 1952، 25 تموز 1930.

(55) جريدة الجهاد : جريدة يومية سياسية، صاحبها رافائيل بطي وجبران ملكون، ومديرها المسؤول سلمان الشيخ داود، وصدرت في بغداد يوم الأحد 27 تموز 1930، ثم عطلت إدارياً، وأخيراً ألغي امتيازها في سنة 1949. ينظر: زاهدة إبراهيم، كشاف الجرائد والمجلات العراقية، مراجعة : عبد الحميد العلوجي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1976، ص59.

(56) " التقدم" ، العدد 7 ، 23 تشرين الثاني 1928 .

(57) " التقدم" ، العدد 2624 ، 21 كانون الاول 1928 .

(58) " التقدم" ، العدد 70 ، 5 شباط 1929 .

(59)" التقدم" ، العدد 73 ، 8 شباط 1929 .

(60) مدير جريدة " الاستقلال" هو عبد الغفور البدري.

(61) " التقدم" ، العددان 105 و110، 21 و 27 آذار 1929.

(62) "التقدم" ، العدد 110 ، 27 آذار 1929 .

(63) "التقدم" ، العدد 111 ، 28 آذار 1929 .

(64) فائق بطي ، المصدر السابق ، ص163.

([65]) المصدر نفسه ، ص95.

([66]) مير بصري ، المصدر السابق ، ص368.

([67]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، مطبعة العرفان، صيدا، 1969، ص283-300.

([68]) مير بصري، المصدر السابق، ص368.

([69]) محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، تقرير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة لسنة 1949،ص10؛ محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956، تقرير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة لسنة 1956، ص11؛ محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956، تقرير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة لسنة 1956، ص14.

([70]) محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1943، الجلسة الرابعة ، 17 تشرين الاول 1943 ، ص24.

([71]) محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع العادي لسنة 1945 ، الجلسة الرابعة والثلاثين ، 8 ايار 1946، ص338 - 339.

([72]) المصدر نفسه ، ص339.

([73]) محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع العادي لسنة 1945 ، الجلسة الثامنة وثلاثين ، 18 ايار 1946، ص395-396.

([74]) محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1943، الجلسة الرابعة ، 13 تشرين الاول 1943 ، ص64.

([75]) محاضر مجلس النواب ، سنة 1937 ، ص471-472. حسين جميل ، الحياة النيابية، ص344.

([76]) محمد حمدي الجفري ، بريطانيا والعراق ، ص128.

([77]) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1945 ، الجلسة الثانية عشرة ، 13 كانون الثاني 1946، ص100.

([78]) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1941، الجلسة الخامسة الثلاثين ، 19 نيسان 1942، ص458.

([79]) المصدر نفسه ، ص459.

([80]) المصدر نفسه ، الجلسة السادسة الثلاثين ، 20 نيسان 1942، ص468-471.

([81]) مير بصري ، المصدر السابق ، ص 370.

([82]) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1941 ، الجلسة السادسة والثلاثين ، 20 نيسان 1942، ص468.

([83]) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1948 ، الجلسة التاسعة والاربعون ،8 حزيران 1949 ، ص822 .

([84]) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944 ، الجلسة الرابعة عشر ، 2 اذار 1944 ، ص173.

([85]) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 ، الجلسة الحادية عشر ، 3 ايار 1937 ، ص147-148.

([86]) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1941، الجلسة الخامسة الثلاثين ، 19 نيسان 1942، ص458.

([87]) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947 ، الجلسة الثالثة ، 26 اذار 1947 ، ص35-36.

([88]) المصدر نفسه ، الجلسة التاسعة عشرة ، 19 اذار 1947 ، ص311.

([89]) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944 ، الجلسة السابعة والعشرين، 27 اذار 1945 ، ص246 .

([90]) المصدر نفسه ، الجلسة الثالثة والثلاثين ، 24 نيسان 1945 ، ص410 . او ص404

([91]) المصدر نفسه، الجلسة الرابعة والثلاثين ، 6 ايار 1945 ، ص422 .

([92]) المصدر نفسه، ص423 .

([93]) ارسل الرئيس ترومان في الحادي والثلاثين من اب 1945 كتاباً الى رئيس الوزراء البريطاني كليمنت ايلي طلب منه السماح لدول 100 الف يهودي فوراً الى فلسطين ينظر : اسيل عبد الستار حاجم ، الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية 1947-1967، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2007 ، ص74-75 .

([94]) محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1945، الجلسة الثانية ، 23 تشرين الأول 1945 ، ص23 .

([95]) تشكلت اللجنة البريطانية الأمريكية 12 عضواً 6 من بريطانيا و6 من الولايات المتحدة الامريكية في 4 ايلول 1945 ، على ان تقدم اعمالها بعد اربعة اشهر في الرابع من كانون الثاني 1946، وزارت فلسطين واستمتعت الى شهادات الطرفين واوصت بان فلسطين افضل مكان لليهود واوصت بدخول مائة الف يهودي واوصت ببقاء الانتداب البريطاني على فلسطين .

([96]) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1945 ، الجلسة العشرين ، 7 شباط 1946 ، ص198-199 .

([97]) المصدر نفسه ، الجلسة الثالثة والثلاثين ، 6 ايار 1946 ، ص320-321 .

([98]) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1947 ، الجلسة الثالثة والرابعة ، 23 كانون الثاني 1947 ، ص26.

([99]) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953، الجلسة الرابعة والعشرون ، 12 ايار 1953 ، ص569 .

([100]) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955-1956، الجلسة التاسعة ، 8 كانون الثاني 1956 ، ص142-144 .

([101]) المصدر نفسه ، الجلسة السادسة والثلاثون، 3 ايار 1956 ، ص589-591 .

([102]) ضمت اسماء الوفد النيابي التي اقرحها سلمان الشيخ داود كل من: الشيخ رضا الشبيبي ، نظيف الشاوي، عبد الكريم الازري، نجيب الراوي، عبد الوهاب محمود، سيد حسين النقيب، عبد العزيز السعدون، داخل الشعلان، خضر احمد اغا ، صديق ميران قادر، سعد صالح وسالم نامق ينظر: محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944، الجلسة الثانية والاربعين، 31 ايار 1945 ، ص530.

([103]) المصدر نفسه ، ص529-530.

([104]) مؤتمر سان فرانسيسكو: هو المؤتمر الذي عقد في الولايات المتحدة الأمريكية في 25 نيسان 1945،لغرض انشاء منظمة عالمية لها القدرة الكافية للحيلولة دون قيام حرب عالمية اخرى وارساء السلام في العالم . للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، سلسلة عالم المعرفة ،الكويت،1995.

([105]) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية العاشرة ،الاجتماع الاعتيادي لعام 1944 الجلسة السادسة والثلاثون ، في 21 ايار 1945 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1945،ص446-447.

([106])المصدر نفسه، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944، الجلسة السادسة والعشرين، 24 اذار 1945 ، ص301.

([107])المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1955 ، الجلسة التاسعة ، 8 كانون الثاني 1956 ، ص141-142 .

([108])المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1954-1955، الجلسة الثامنة والعشرون ، 26 شباط 1955 ، ص595-597 .

([109])المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947 ، الجلسة الرابعة والعشرين ، 7 حزيران 1947 ، ص411.

([110])المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1956-1957، الجلسة التاسعة عشر ، 12 حزيران 1957 ، ص356-357.

([111])المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944، الجلسة الخامسة والعشرين، ص290-291.

([112]) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية التاسعة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة 1941، الجلسة التاسعة والثلاثون ، في 25 نيسان1942، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1942 ، ص524 .

([113]) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1948 ، الجلسة الثالثة والاربعون ، 16 ايار 1949 ، ص711.

([114]) المصدر نفسه ، ص712-713 .

([115]) المصدر نفسه ، ص713 .

([116]) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955-1956 ، الجلسة السادسة والعشرون ، في 22 كانون الثاني 1956 ، ص2295-296 .

([117]) المصدر نفسه ، الجلسة الرابعة والثلاثون ، في 23 ايار 1956 ، ص707 .

([118]) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943، الجلسة الخامسة ، 22 كانون الثاني 1944 ، ص58.

([119]) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة الحادية والاربعين، 14 تموز 1947، ص748.

([120]) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937، 30 ايار 1937، ص25-251.

([121]) المصدر نفسه ، ص255.

([122]) المصدر نفسه، 31 ايار 1937 ، ص59-60.

([123]) المصدر نفسه ، ص61.

([124]) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1947 ، الجلسة الرابعة ، 31 اذار 1947 ، ص55.

([125]) محاضر مجلس النواب العراقي ، 6 نيسان 1950 ، ص262 . مجلس الامة ، ص199.

([126]) نواب العمارة ، ص90.

([127]) نقابة المحامين العراقيين، الاضبارة الشخصية لـ (سلمان الشيخ داود)، رقم الاضبارة 2، كتاب ذي العدد 1373 في 12 ايار 1970 من نقابة المحامين الى هيئة صندوق المحامين ذكر فيه تاريخ انتماءه للنقابة .

([128]) المصدر نفسه، طلب سلمان الشيخ داود بتجديد الاجازة بمزاولة مهنة المحاماة في 31 كانون الاول 1933؛ المصدر نفسه ، استشهاد بمدة مزاولة مهنة المحاماة للمحامي سلمان الشيخ داود ذي العدد 6569 في 27 ايلول 1970 .

([129]) "التقدم" ، العدد 4 ، 20 تشرين الثاني 1928 .

([130]) نقابة المحامين العراقيين ، الاضبارة الشخصية لـ (سلمان الشيخ داود) ، رقم الاضبارة 2 ، قرار صندوق تقاعد المحامين ذي العدد 1970/72 في 1970/5/31 .

([131]) نقابة المحامين العراقيين ، الاضبارة الشخصية لـ (سلمان الشيخ داود) ، رقم الاضبارة 2 ، كتاب ذي العدد 1552 في 1970/6/7 من نقابة المحامين الى هيئة صندوق تقاعد المحامين .

([132]) نقابة المحامين العراقيين ، الاضبارة الشخصية لـ (سلمان الشيخ داود) ، رقم الاضبارة 2 ، كتاب ذي العدد 1594 في 1970/6/9 من وزارة المالية الى رئاسة صندوق تقاعد المحامين .

([133]) نقابة المحامين العراقيين ، الاضبارة الشخصية لـ (سلمان الشيخ داود) ، رقم الاضبارة 2 ، كتاب ذي العدد 3034 في 11/14/ 1970 من نقابة المحامين الى رئاسة محكمة اسئناف منطقة بغداد.

([134]) نقابة المحامين العراقيين ، الاضبارة الشخصية لـ (سلمان الشيخ داود) ، رقم الاضبارة 2 ، رقم وتاريخ شهادة الوفاة.

([135]) نقابة المحامين العراقيين ، الاضبارة الشخصية لـ (سلمان الشيخ داود) ، رقم الاضبارة 2 ، نعي محام.

([136]) نقلاً عن : مير بصري ، المصدر السابق ، ص369 .

قائمة المصادر:

اولاً: الوثائق غير المنشورة:

1- دار الكتب والوثائق في بغداد:

- ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2853، الجرائد 1927- 1929 .
- ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/1062، الصحافة والمطبوعات 1929-1930 .

2- نقابة المحامين :

- الاضبارة الشخصية لـ (سلمان الشيخ داود) ، رقم الاضبارة 2 .

ثانياً: الوثائق المنشورة: (محاضر جلسات مجلس النواب العراقي) :

- الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1937 .
- الدورة الانتخابية التاسعة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة 1941.
- الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1943.
- الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943.
- الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944.
- الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع العادي لسنة 1945 .
- الدورة الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947.
- الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1948.
- الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، تقرير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة لسنة 1949.
- الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953.
- الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953.
- الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1954-1955.
- الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1955.
- الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955-1956.
- الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956.
- الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956، تقرير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة لسنة 1956.
- الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1956-1957.

ثالثاً: الجرائد والمجلات:

- "الاستقلال" (جريدة) ، بغداد ، 1927.
- "العراق" (جريدة) ، بغداد ، 1928.
- "العالم العربي" (جريدة) ، بغداد، 1927 .
- "النهضة" (جريدة) ، بغداد ، 1927 .

رابعاً: الكتب العربية والمعربة:

- ابراهيم الدروبي ، البغداديون اخبارهم ومجالسهم ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، 1958.

- ابي اسعد عبد الكريم منصور التميمي السمعاني، الانساب ، الجزء الرابع ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، 1964.
- احمد تيمور، أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث، لجنة نشر المؤلفات، القاهرة، 1967.
- حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، سلسلة عالم المعرفة ،الكويت،1995.
- حسين حاتم الكرخي، مجالس الاداب في بغداد، مكتبة النهضة، بغداد، 1987.
- خير الدين الزركلي، الاعلام (قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، الجزء الثاني، دار العلم للملايين، بيروت، 1975.
- رفائيل بطي، الصحافة في العراق ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، 1955.
- الصحافة العربية في فلسطين 1876-1948، إعداد : يوسف ق.خوري، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1976.
- زاهدة إبراهيم، كشاف الجرائد والمجلات العراقية، مراجعة : عبد الحميد العلوجي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1976.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، مطبعة العرفان، صيدا ، 1971.
- ـــــــــــــــ ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء العاشر، مطبعة العرفان ، صيدا، 1969.
- ـــــــــــــــ ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الثاني ، الطبعة السابعة ، دار الشؤون الثقافية ، 1987.
- عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في عهد الاحتلال البريطاني (1914- 1921)، دار المعارف ، بغداد ، 1975.
- فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية ، دار المدى ، بغداد ، 2010.
- محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس (1860-1956)، مركز التوثيق القومي، تونس، 1991.
- مصطفى عبد الكريم الخطيب، المصطلحات والالقاب التاريخية ، مؤسسة الرسالة، الاسكندرية، (د.ت).
- مير بصري ، اعلام الادب في العراق الحديث ، الجزء الاول ، دار الحكمة ، لندن ، 1994.

خامساً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

- اسيل عبد الستار حاجم، الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية 1947-1967 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2007.
- فلاح حسن كزار ، حزب النهضة العراقية 1922-1930م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2010.
- نور هاشم كاظم الغزي، احمد الشيخ داود ودوره السياسي في العراق (1871-1948) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ذي قار ، 2018.

- وفاء كاظم ماضي محمد، تطور الحركة النسوية في العراق 1921-1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية /ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2000.

سادساً: البحوث والمقالات المنشورة:

- حسن علي عبدالله وسامي ناظم المنصوري ، تقويم فاعلية اعضاء المجلس التأسيسي العراقي عام 1924 احمد الشيخ داود أنموذجاً ، " العميد" (مجلة) ، السنة الرابعة ، المجلد الرابع ، العدد 14 ، 2015.
- سلمان الشيخ داود ، المزهر المصدوع ، "اللسان" (مجلة) ، الجزء الثاني ، المجلد الاول ، بغداد ، ذي القعدة 1337هـ.
- سلمان الشيخ داود ، التمدن العربي 1 ، "اللسان" (مجلة) ، الجزء الثالث ، المجلد الاول ، بغداد ، ذي الحجة 1337هـ.
- ـــــــــــــ ، التمدن العربي 2 ، "اللسان" (مجلة) ، الجزء الرابع ، محرم 1338.
- ـــــــــــــ ، التمدن العربي 3، "اللسان" (مجلة) ، الجزء الخامس ، محرم 1338.
- ـــــــــــــ ، احب وطني ، "اللسان" ، الجزء العاشر ، المجلد الاول ، بغداد ، 1 نيسان 1920.
- ـــــــــــــ ، العرب وآوربة ، "اللسان" ، الجزء السادس ، السنة الثانية ، ذي الحجة 1338.
- ـــــــــــــ ، ملكات القسطنطينية الملكة ثيودورا ، "الهلال" (مجلة) ، الجزء التاسع ، السنة 28 ، 1 حزيران 1920هـ .
- ـــــــــــــ ، تذكر ، "اللسان" (مجلة) ، الجزء السادس ، ، ربيع الاول 1338 هـ.
- فرقان فيصل جدعان وافتكار محسن صالح ، صبيحة الشيخ داود رائدة النهضة النسائية في تاريخ العراق المعاصر (1912-1975) ، "القادسية في الاداب والعلوم التربوية" (مجلة) ، المجلد 19 ، العدد1 ، جامعة القادسية ، 2019 .

Salman Sheikh Dawood, his social history and political and parliamentary activity in Iraq(1897-1977)

Asst. Prof. Ekhlas Laftah Hurayyiz (ph.D)
College of Education Al-Mustansiriya University
Eklhas2007@gmail.com

Key Words (Salman Sheikh Dawood, Parliament, Journalism, Lawyer)

Summary:

The research sheds light on the personality of Salman Sheikh Dawood, a journalist, lawyer and politician, who held several positions in the early stages of his life, including: Director of the Fadl School, clerk at the Court of First Instance in 1918, and Secretary of the Capital Municipality in 1922. In the same year, he left the job and went to the press and the legal profession. He worked in the Iraqi press and wrote in the political, social and literary fields in several magazines and newspapers, including: "Al-Tong" magazine, "Al-Hilal" magazine, and "Al-Nahda" newspaper. He became director of Al-Mada'ab newspaper, and chairman and editor-in-chief of Al-Takadum newspaper. He published the newspaper "Al-Naqid" in 1929, and became director of "The Friday Post" newspaper in 1947. Salman criticized Sheikh Daoud politics in his articles, as he wrote an article entitled (The Secret of Their Survival), in which he indicated that the men of power during the reign of Jaafar's second military ministry (November 21, 1926 - January 8, 1928) adhered to their chairs and their love for their positions was the secret of their survival without They present worthy works that are mentioned, and he wrote another article entitled (Balagha Balagh) criticizing the government's policy of restricting freedom of expression and its policy of silencing the voices, criticizing the charges that the Ministry assigned to the newspaper and its writers, describing them as false.

He participated in six electoral rounds. He won in the seventh session for the Diwaniyah Brigade, in the tenth session for the Baghdad Brigade, and in the eleventh electoral cycle for Diyala. He was elected in the twelfth round for the Amara Brigade after the resignation of Ibrahim al-Shabandar, and in the fifth and sixteenth rounds for the Amara Brigade as well.

He turned from a defender of the government to a praise, and this was evident when his father, Ahmed al-Sikh Dawood, assumed the position of Minister of Awqaf, as his writings had always attacked the government and its procedures, but his criticism of this did not continue, especially after he became a government representative and was a defender of the government, the House of Representatives. After the July 14 Revolution, he was arrested for a while, after which he was released from politics and returned to the legal profession.